إعادة تموضع مساحات التعاون العالمي من أجل السلام

سيناريوهات المستقبل
2035-2024

إهداء إلى إيف كايني كولوندوا، صديقنا وأخينا.

إرثك يبقى خالدًا. ارقد بسلام وقوة.

" أنا، كفنان، أستخدم القلم لأرسم. استخدم صوتك وغنِّ، جسدك وارقص، مشاعرك والعب. قد لا نكون جميعًا مذنبين فيما يهدد الأرض، لكننا جميعًا مسؤولون عن بقائها وتعافيها. إذا كنت تستمع إلى هذه الرسالة، فانضم إلى المقاومة [7]".

Yves Kayene Kulondwa

جدول المحتويات

الاختصارات	**1**
المقدمة	**2**
لماذا RESPACE الآن؟	**3**
اللحظة الحالية	3
فرصة التغيير	4
ما هي مبادرة RESPACE؟	5
الاستفادة من المستقبل	5
إنشاء السيناريوهات	**6**
المنهجية	7
قراءة السيناريوهات	**8**
سيناريوهات RESPACE	**9**
ملخص السيناريوهات	**10**
الجدران	**11**
الصندوق 1: الإنفاق العسكري العالمي	17
الصندوق 2: تمويل بناء السلام	18
الصندوق 3: السلام، النزاعات المسلحة، والعنف السياسي	19
المتاهة	**20**
الصندوق 4: المادة 109 من ميثاق الأمم المتحدة	26
الصندوق 5: التفاوت العالمي	27
الجسور	**28**
الصندوق 6: الاحتجاجات العالمية	34
الصندوق 7: التكنولوجيا وبناء السلام	35
الأبراج	**36**
الصندوق 8: التغير المناخي والنزاعات المسلحة	42
الصندوق 9: تقلّص الفضاء المدني	43
الصندوق 10: عدم المساواة والنزاع المسلح	44
مصفوفة السيناريوهات	**45**
استخدام السيناريوهات	**46**
نحو العمل التعاوني	**47**
حول مبادرة RESPACE	**49**
فريق RESPACE	49
فريق التنظيم	51
المصطلحات والمفاهيم	**52**

الاختصارات

BRICS / بريكس	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا
CSO	منظمة المجتمع المدني
CSP	منظمة Conducive Space for Peace (المساحة المواتية للسلام)
EU	الاتحاد الأوروبي
G20	مجموعة العشرين
GCA	الجمعية العالمية للمواطنين* (Global Citizens Assembly)
GCG	الحوكمة العالمية للمناخ* (Global Climate Governance)
INGO	منظمة دولية غير حكومية
NATO/ الناتو	منظمة حلف شمال الأطلسي
NEAR	منظمة Network for Empowered Aid Response (شبكة تمكين استجابة المساعدات)
PBAR	استعراض هيكل بناء السلام (Peacebuilding Architecture Review)
RESPACE	إعادة تموضع المساحات والهياكل العالمية العادلة من أجل سلام مستدام
TSP	عملية السيناريوهات التحويلية (Transformative Scenario Process)
UN	الأمم المتحدة
US	الولايات المتحدة

* موجودة في مستقبل متصوّر كما تصف السيناريوهات.

المقدمة

تمثّل سيناريوهات **RESPACE** قصصًا عن مستقبل متخيَّل تُشكَّل فيه إمكانيات التعاون العالمي من أجل السلام وطبيعته بفعل قوى وديناميكيات مختلفة تظهر في أنحاء العالم. فليست هذه السيناريوهات تنبؤات بالمستقبل، ولا هي مقترحات أو توصيات سياساتية لما ينبغي أن يحدث. بل هي افتراضات حول تطورات محتملة قد تؤثر على كيفية تحقق التعاون من أجل بناء السلام عالميًا بين عامي 2024 و2035.

طوّرت مجموعة من الأفراد الملتزمين الذين يجمعون بين خبرات متنوعة عابرة للأجيال والجغرافيات والخلفيات الثقافية والمهن وغيرها من أبعاد الحياة هذه السيناريوهات أو القصص الأربعة. وبينما يعملون في سياقات مختلفة وبأساليب متعددة، فإنهم جميعًا ينتمون إلى مجتمعات مدنية مختلفة، ويتحركون بدافع من الشجاعة والإبداع والمرونة التي يتمتع بها الأفراد والحركات الساعية إلى تحقيق عالم أكثر سلامًا وعدالة وإنصافًا.

تهدف هذه القصص إلى تحفيز حوار مفتوح وبنّاء حول مستقبل التعاون العالمي من أجل السلام. فمن خلال تسليط الضوء على التحديات والفرص، تسعى هذه السيناريوهات إلى إثارة تفكير جديد، وإطلاق العنان للخيال، والحث على رؤى ملهمة، وتعزيز تعاون جديد بين مختلف الفاعلين الذين يسعون إلى الإسهام الفعّال في تحقيق السلام المستدام.

تنطلق هذه السيناريوهات من السياق العالمي سريع التبدّل اليوم. ففي هذه الأزمنة المضطربة، لا وجود لخارطة طريق واضحة ترشدنا إلى المسار الصحيح. لذلك، تسعى سيناريوهات **RESPACE** لتقديم خريطة أولية تبيّن البيئة المستقبلية المحتملة للتعاون العالمي من أجل السلام. ورغم أنها نُسجت من وجهات نظر فاعلين مدنيين متنوعين من مختلف أنحاء العالم، إلا أنها دعوة لجميع الجهات المعنية ببناء السلام للمشاركة في عمليات التفكير والحوار والتخطيط الاستراتيجي حول المستقبل ومن أجل المستقبل، ولإعادة تصور سبل التعاون من أجل السلام ولتحويلها عبر القطاعات والمجتمعات والمستويات والشبكات والمواقع والمنظورات المختلفة.

لماذا RESPACE الآن؟

اللحظة الحالية

شهدت السنوات الخمس الماضية تغيرات جوهرية في مشهد السلام والتنمية والتغيير المنهجي[1] ، مع مواجهة العالم أزمات متشابكة، تشمل تصاعدًا مستمرًا في النزاعات المسلحة والعنف، وتسارع وتيرة تغيّر المناخ، ومستويات قياسية من النزوح، وتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، مما أسفر عن آثار إنسانية كارثية. كما تفاقمت التوترات الجيوسياسية، مع خطر تصعيد الحروب في غزة وأوكرانيا وانتشارها خارج نطاقها الإقليمي. يستخدم مصطلح "الأزمة المتعددة الأبعاد" **(Polycrisis)** لوصف الأزمات العالمية المتزامنة، حيث تتداخل أزمات مختلفة بطريقة تؤدي إلى تأجيج بعضها البعض، فضلًا عن تفاقم الأسباب الهيكلية الكامنة وراءها. فتهدّد هذه الديناميكية العالمية مستقبل البشرية وكوكب الأرض[2].

على مدى العقد الماضي، تأثرت جهود بناء السلام بشكل كبير بالسياسات الخارجية للدول والتحولات السياسية، مثل تصاعد النزعات الشعبوية وتغليب النهج الأمني، لا سيما في البلدان المانحة الكبرى. كما لا تزال العلاقات بين الدول ذات الدخل المرتفع في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وبين الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، متأثرة بإرث الاستعمار وتعكس اختلالات هيكلية، حيث تعزز أولويات المانحين ذات النهج من أعلى لأسفل في ترسيخ هذه الاختلالات. توجد فجوة واضحة بين المطلوب من المؤسسات الدولية لدعم السلام والتنمية، وبين واقع الأطر الدولية المكلَّفة ببناء السلام. كما يوجد تناقض بين الخطاب والممارسة؛ إذ تعترف الخطابات والسياسات الرسمية بأهمية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي في عمليات بناء السلام، إلا أن نظم الحوكمة العالمية والمساعدات لم تتطور بعد بالشكل الذي يمنح هذه الجهات سلطة حقيقية لقيادة هذه العمليات[3] . فتواجه هذه الجهات الفاعلة والمجتمعات التي تمثلها عوائق هيكلية تعرقل قدرتها على التأثير في السياسات والتدخلات الموجهة لمعالجة النزاعات والعنف الذي تتحمل هي عبئه الأكبر.

تُعقّد هذه الديناميكيات تحقيق نتائج تحوّلية في عمليات بناء السلام، في الوقت الذي باتت فيه استراتيجيات تحقيق الأمن والسلام تعتمد بشكل متزايد على عمليات الاستقرار والدعم العسكري. وفي المقابل، يشهد التمويل التنموي الموجه لمنع النزاعات وبناء السلام تراجعًا مستمرًا.

مع ذلك، تكتسب الحركات الشعبية المطالبة بتغيير الأنظمة زخماً متزايداً، تدفعها الاحتجاجات العالمية حول قضايا مثل العدالة المناخية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. تتحدى هذه الحركات أوجه عدم المساواة المتجذرة، وتدعو إلى تغيير جذري بدلاً من الإصلاحات التدريجية، في عالم غارق في الأزمات. وحتى الآن، ركزت العديد من الجهود المبذولة لتحويل النظام الدولي على تطوير ابتكارات هيكلية، ونماذج تجريبية، ومشاريع رائدة. وعلى الرغم من الجهود العديدة الهادفة إلى التغيير، لا يزال الدعم المقدم للمجتمع المدني في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى خارج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية محصوراً في نطاق آليات المساءلة الهرمية، والعوائق البيروقراطية التي تحدّ من إمكانية الوصول، والتمويل المخصص لمشاريع محددة فحسب.

تثير التحديات المستمرة وأوجه عدم المساواة

[1] يشير مصطلح "التغيير المنهجي" إلى عملية متعمدة تهدف إلى تعديل الهياكل والعلاقات والديناميكيات الأساسية داخل نظام معقد من أجل تحقيق تحول مستدام وطويل الأمد. قد يشمل ذلك تغييرات في السياسات والممارسات والعقليات وتوزيع القوى وتدفقات الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات الاجتماعية أو البيئية أو الاقتصادية. وبدلاً من التركيز على تدخلات معزولة، يسعى التغيير المنهجي إلى التأثير على النظام البيئي بأكمله حيث توجد المشكلات، انطلاقًا من الإدراك بأن الحلول الدائمة تتطلب تغييرات على عدة مستويات.

[2] Lawrence, Michael, Thomas Homer-Dixon, Scott Janzwood, Johan Rockström, Ortwin Renn, and Jonathan F. Donges. (2024). Global Polycrisis: The Causal Mechanisms of Crisis Entanglement. Global Sustainability, 7, e6, 1–16. Cambridge University Press. Available through: https://doi.org/10.1017/sus.2024.1.

[3] Roesdahl, Mie, Jasper Peet-Martel and Sweta Velpillay (2021). A Global System in Flux: Pursuing Systems Change for Locally-Led Peacebuilding. Conducive Space for Peace. Available through: www.conducivespace.org.

الراسخة في الأنظمة والممارسات والسياسات تساؤلات حول قدرة جهود الإصلاح الحالية—مثل "الصفقة الكبرى/ Grand Bargain" وسياسات التوطين التي يقودها المانحون—على تحقيق أهدافها بشكل ملموس، وما إذا كانت كافية لتحويل ميزان القوى. فما المطلوب فعلًا لإحداث تحول جذري في الأنظمة القائمة ومعالجة أوجه عدم المساواة المتجذرة، بما يتيح للمجتمع المدني قيادة عمليات بناء السلام بفعالية على المستوى المحلي والعالمي؟ وهل يمكن تحقيق مثل هذا التحول في السياق العالمي الحالي، حيث تشجع الجيوسياسية القائمة على منطق "المعادلة الصفرية" على التفكير قصير المدى؟

*نقترح استخدام الفعل "إعادة تموضع المساحة" أو "إعادة التموضع" للتعبير عن كيفية انعكاس الأبعاد المساحية على أوجه عدم المساواة في التعاون والعلاقات العالمية وترسيخها، مع التأكيد على الحاجة إلى تحويل هذه الترتيبات المساحية. على سبيل المثال، يلفت مفهوم إعادة التموضع الانتباه إلى اختلال موازين القوى بين الفاعلين من مختلف المناطق، حيث يهيمن ممثلو الدول الغنية غالبًا على عملية صنع القرار. كما يشير إلى التفاوت في الوصول إلى المساحات—مثل تمتع بعض الأفراد بحرية التنقل، بينما يواجه آخرون قيود التأشيرات أو الرقابة الحدودية. تتناول إعادة التموضع أيضًا الأماكن التي تتركز فيها أعمال العنف، سواء في المناطق المعرضة للنزاعات أو داخل المجتمعات المهمشة، ويفكر في التوزيع المكاني غير المتكافئ للمجموعات الاجتماعية، مثل الأحياء المعزولة أو المناطق المحرومة من الموارد. في جوهرها، تعني إعادة التموضع تحدي هذه الفوارق المساحية وإعادة تشكيلها لتمكين تعاون عالمي أكثر عدلًا وإنصافًا.

فرصة التغيير

من المحتم أن تؤدي التحولات المتسارعة في المشهد العالمي إلى تغييرات في المساعدات الدولية والحوكمة العالمية خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة. ورغم عدم اليقين الذي يكتنف المستقبل، فإن الفجوة المتزايدة بين التحديات النظامية المستمرة والدعوات المتنامية للتغيير ستجعل الأنظمة الحالية بائدة أو ستدفعها إلى تحول جوهري. تقدّم هذه اللحظة فرصة لإعادة تصور أشكال التعاون على المستويات العالمية وغير الموضعة. مبادرة RESPACE هي استجابة طموحة وإبداعية وبنّاءة لحالة عدم اليقين التي نواجهها جميعًا، وللفرص المتاحة أمامنا لإحداث التغيير.

ما هي مبادرة RESPACE؟

تهدف مبادرة RESPACE، التي تعني إعادة تصور المساحات والهياكل العالمية العادلة من أجل السلام المستدام، إلى توفير مساحة تعاونية داعمة للعاملين من أجل التغيير والفاعلين في الحركات المجتمعية لتحدي الوضع الراهن في مجال بناء السلام الدولي، وإعادة تصور مساحات وهياكل عالمية أكثر عدالة لسلام مستدام.

تستند RESPACE إلى إدراك أن التحولات الجذرية غالباً ما تنبثق من التصدعات التي تظهر لدى الأزمات الكبرى. وبوصفها مبادرة، فإنها تعترف بأن حالة عدم الاستقرار الراهنة على المستوى العالمي توفر زخماً متجدداً للمطالبة بالتغيير. لذلك، فإن مبادرة RESPACE تمثل دعوة لتوجيه أنظارنا نحو المستقبل بدلًا من الماضي أو الحاضر، والتفكير في الاحتمالات العديدة التي يحملها. فتشجع الجميع على استكشاف الاحتمالات العديدة لكيفية تشكّل مستقبلنا، بهدف التوصل إلى رؤى جديدة حول كيفية تعاون مختلف الفاعلين لإعادة تموضع مستقبل التعاون العالمي بطرق تفضي إلى مساحات وهياكل عادلة لبناء السلام واستدامته على المستويين المحلي والعالمي.

نستخدم مصطلحي المساحات والهياكل كبديل لعبارة "طرق التعاون"، حيث نعني بالمساحات الظروف المواتية التي تسمح بالتعاون غير الرسمي بين الفاعلين، في حين نشير بالهياكل إلى الحاجة إلى درجة من الحوكمة أو العلاقات المنظمة التي تتيح استدامة هذه الظروف المواتية بمرور الوقت. لا نستخدم مصطلحي المؤسسات أو الأنظمة لأنهما غالباً ما يرتبطان بالأطر القائمة، التي تعاني من اختلالات في ميزان القوى وتخلق شروطاً لا تتيح المشاركة الفعالة لمن هم خارجها. كما نستخدم عبارة التعاون العالمي من أجل السلام كمصطلح شامل ومحايد، يشمل مختلف الطرق التي يتفاعل بها الفاعلون، والمؤسسات، والأنظمة حالياً—أو قد يتفاعلون بها في المستقبل—لإرساء السلام وتعزيزه.

الاستفادة من المستقبل

تؤدّي السيناريوهات—وهي قصص عن احتمالات مختلفة للمستقبل—دوراً فريداً في التخطيط الاستراتيجي. لطالما استخدم البشر في مختلف أنحاء العالم القصص للحديث عن الأمور الصعبة والمعقدة أو حتى المحرمة، ولتغيير طرق التفكير، وتسليط الضوء على المسارات الممكنة، وإلهام اتخاذ الإجراءات المناسبة. ونظراً لأن السيناريوهات خيالية ولا تأتي منفردة بل دائماً في مجموعات تضم مستقبلين محتملين أو أكثر، فإنها توفر ميزة دعم النقاش المستنير حول مجموعة من الاحتمالات بدون فرض التزام فوري برأي أو سياسة معينة. وهذا يجعلها أداة مفيدة في الحالات التي تكون فيها الأنظمة عالقة أو مستقطبة بسبب تنوع الأفكار والمصالح المتباينة. فيسمح لنا اختلاق القصص عن المستقبل الممكن وروايتها بالنظر إلى أفق زمني أطول وسياق أوسع. والأهم من ذلك، أنها تدفعنا إلى طرح السؤال: ماذا لو...؟

تساعدنا السيناريوهات على التعامل مع التعقيد وحالة عدم اليقين وعلى التعلم من المستقبل. إنها توفر هيكلاً ولغة لإشراك فاعلين متنوعين، بمن فيهم أشخاص قد لا نثق بهم أو نحبهم أو نتفق معهم، في حوار استراتيجي. التفكير في المستقبل والتحدث عنه مع الآخرين يحفّز الخيال لاستكشاف طرق جديدة للمضي قدماً. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً في العمل المشترك على تشكيل المستقبل المرغوب.

إنشاء السيناريوهات

أطلقت منظمة Conducive Space for Peace (CSP) مبادرة RESPACE التي أصبحت أساسًا لشراكة مع Reos Partners وشبكة Network for Empowered Aid Response (NEAR). وتهدف هذه المبادرة إلى إعادة تصور عالمي شاملة، تضم أفرادًا ذوي وجهات نظر وخبرات متنوعة حول العالم، ولا سيما في مجال بناء السلام.

صاغ فريق RESPACE محتوى هذه السيناريوهات، وهو فريق عالمي يضم 23 فاعلًا في التغيير المجتمعي، وقادة فكريين، ونشطاء من مختلف الدول والقارات. يشمل الفريق ممارسي بناء السلام، والعاملين في المجال الإنساني، والناشطين المجتمعيين، والأكاديميين، والفنانين، والكتّاب، وموظفي المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) والمؤسسات الخيرية، بالإضافة إلى موظفي الخدمة المدنية الوطنية السابقين في المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف والوطنية. يشارك جميع أعضاء الفريق بصفاتهم الشخصية، حيث انخرطوا في نقاشات مكثفة ضمن سلسلة من ورش العمل، التي عُقدت افتراضيًا وحضوريًا في أبريل، ومايو، ويونيو، وأغسطس 2024. كما يتواصل العديد من أعضاء الفريق مع شبكاتهم المهنية والشخصية خارج المبادرة للحصول على مزيد من المدخلات، والتحقق من الأفكار، واختبار بعض جوانب هذه السيناريوهات.

قبل المشاركة في تطوير السيناريوهات، خضع جميع أعضاء فريق RESPACE الـ23 لمقابلات استكشافية حول رؤاهم للوضع الحالي والمستقبل المحتمل للتعاون العالمي من أجل السلام. كما أُجريت سبع مقابلات إضافية لمشاركة وجهات نظر أخرى. ومن خلال هذه المقابلات الثلاثين، برزت مخاوف عميقة بشأن حالة العالم والأساليب السائدة في معالجة العنف والصراع وعدم الاستقرار وعدم المساواة، إلى جانب تقييم يشير إلى أن الأنظمة العالمية الساعية إلى تحقيق سلام مستدام باتت معطلة وغير مناسبة للواقع الحالي.

صاغ فريق RESPACE بشكل جماعي السيناريوهات الأربعة المقدمة في هذا التقرير، استنادًا إلى خبراتهم المتنوعة وفهمهم العميق للسياقات المختلفة. تهدف هذه السيناريوهات إلى أن تكون ذات صلة، وتحمل تحديات، وقابلة للتصور، وواضحة، بحيث تساعد في تعزيز النقاشات بين مختلف الفاعلين حول الظروف والنماذج التي تحدد أين يجري التعاون العالمي من أجل السلام، ومتى، وكيف، ومن قبل من. كما تستكشف السيناريوهات تأثير هذه العوامل على الفئات الأكثر تأثرًا بالعنف والصراعات.

طُوِّر الجزء الأساسي من هذه السيناريوهات خلال ورشة عمل حضورية مكثفة استمرت ثلاثة أيام في أوائل يونيو 2024، تلاها مزيد من التفاعل الافتراضي وعملية تحرير جماعية عبر الإنترنت. ورأى فريق RESPACE أن الفترة الزمنية الأكثر ملاءمة لهذه السيناريوهات تمتد من لحظة الكتابة، عام 2024، وحتى عام 2035، نظرًا لأن العالم يقف عند مفترق طرق حاسم. إذ نواجه كمجتمع عالمي خيارات جوهرية بشأن كيفية التعامل مع قضايا السلام والعدالة. كما أن السياق المضطرب والقضايا المطروحة يتطلبان اهتمامًا دقيقًا بالقرارات التي تُتخذ في المستقبل القريب.

ولإظهار كيفية ارتباط السيناريوهات الأربعة المحتملة بالسياق الحالي، يسبق كل سيناريو لمحة عن الواقع في وقت الكتابة، مما يشكل نقطة انطلاق لتصور المستقبل. لا تهدف هذه اللقطات إلى تقديم وصف شامل للحظة الزمنية الحالية، بل إلى تسليط الضوء على جوانب وديناميكيات محددة، توضح كيف أن بذور المستقبل المحتمل موجودة بالفعل في الحاضر. ومن خلال هذه اللقطات والسيناريوهات معًا، يتضح أن المستقبل يُبنى يوميًا كنتيجة للقرارات والإجراءات المتخذة في الوقت الحاضر. فما هي البذور التي نرغب في رعايتها، وأيها نفضل ألا تنمو؟ الخيار بأيدينا.

المنهجية

تعتمد المنهجية الأساسية لتطوير سيناريوهات مستقبل RESPACE على عملية السيناريوهات التحويلية (TSP). ظهر هذا النهج في جنوب إفريقيا خلال أوائل التسعينيات، في وقت كانت البلاد تكافح لحل أزمتها السياسية العميقة والوصول إلى مخرج من الجمود القائم. بادر عدد من أساتذة الجامعات بجمع نحو 30 شخصية بارزة تتمتع برؤى ثاقبة، تمثل الطيف السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالكامل، لصياغة سيناريوهات مستقبلية محتملة لجنوب إفريقيا.[4]

منذ استخدام نهج TSP الأول خلال مرحلة الانتقال من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، طُبّق على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الديمقراطية، وسياسات المخدرات، وتغير المناخ، والسلام، والعدالة، والتعليم، وإصلاح الأراضي، والأمن الغذائي، وغيرها. كما تم استخدامه لاستشراف المستقبل على الصعيدين الوطني والإقليمي في دول مثل جنوب إفريقيا، وهايتي، وكولومبيا، والمكسيك، وتشيلي، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وتايلاند، وشمال هولندا، وقبرص، ومناطق أخرى. وعبر مختلف السياقات، يستمر هذا الأسلوب في التطور، وقد أثبت باستمرار قدرته على توليد رؤى جديدة، وتعزيز الثقة، وتوسيع التفاهم المتبادل، وخلق شراكات جديدة، وتنمية القدرات الابتكارية في مجال الاستشراف الاستراتيجي والقيادة.

[4] تم توثيق نهج TSP للمرة الأولى في كتاب التخطيط عبر السيناريوهات التحويلية (آدم كاهان، 2012)، وقد تم تناوله في العديد من المنشورات، مثل Stanford Social Innovation Review، وBerghof Handbook for Conflict Transformation، وThe Systems Thinker. من بين المنظمين والمشاركين والداعمين لهذا النهج: الرئيس الكولومبي السابق والحائز على جائزة نوبل للسلام، خوان مانويل سانتوس؛ ووزير المالية السابق في جنوب إفريقيا، تريفور مانويل؛ والأمين العام السابق لمنظمة الدول الأمريكية، خوسيه ميغيل إنسولزا.

قراءة السيناريوهات

أثناء قراءتكم، تذكروا أن هذه السيناريوهات الأربعة ليست مقترحات. لا تتوقعوا خطة ملموسة يُفترض مناقشة مزاياها. تذكروا أيضًا أن اللقطات السريعة للواقع الحالي بطبيعتها محدودة. ندعوكم لتحويل تركيزكم نحو المستقبل. تخيلوا أن هذه السيناريوهات المختلفة قد أصبحت واقعًا.

انغمسوا في الإمكانيات التي تقدمها هذه السيناريوهات الأربعة. فكروا في كل مستقبل محتمل موصوف في السيناريوهات باعتباره واقعًا قد تجدون أنفسكم فيه أنتم وزملاؤكم ومجتمعكم وعائلتكم وأصدقاؤكم، وقد تحتاجون إلى التنقل فيه معًا.

كأفراد تأملوا كيف يمكن لكل سيناريو أن يؤثر على حياتكم الشخصية وقيمكم واختياراتكم. فكروا في كيفية تأثير هذه السيناريوهات المحتملة على تفاعلاتكم اليومية ورفاهيتكم ومسؤولياتكم الشخصية في ظل مشهد عالمي متبدّل للسلام.

كأعضاء في مؤسساتكم فكروا في كيفية تأثير كل سيناريو على أهداف مؤسستكم وأولوياتها واستراتيجياتها. ما الفرص أو التحديات التي قد تنشأ؟ كيف قد تحتاجون أنتم وزملاؤكم إلى التكيف للاستمرار في المساهمة في السلام العالمي ضمن كل مستقبل محتمل؟

كجزء من شبكاتكم استكشفوا تداعيات كل سيناريو على شبكاتكم الأوسع، سواء كانت مهنية أو مجتمعية أو دولية. تأملوا كيف يمكن أن تتطور الجهود الجماعية، وكيف قد تتعزز الشراكات أو يُعاد تعريفها، وكيف يمكن أن تظهر أشكال جديدة من التعاون استجابة لهذه السيناريوهات المختلفة.

إن استخدام المصطلحات في سياق بناء السلام والتنمية قد يكون مثيرًا للجدل. يعتمد هذا التقرير في الغالب على أوصاف جغرافية واقتصادية للإشارة إلى سياقات ومناطق مختلفة. على سبيل المثال، يستخدم مصطلح "غرب آسيا" بدلاً من "الشرق الأوسط" لتجنب الدلالة المرتبطة بالمركزية الأوروبية للمصطلح الأخير.

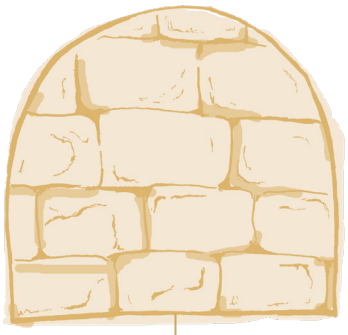

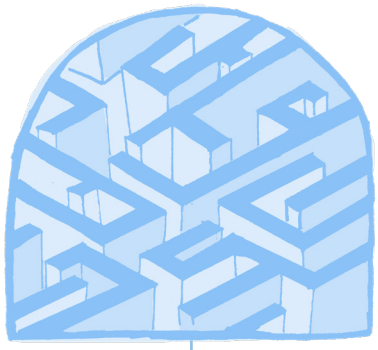

سیناریوهات
RESPACE

ملخص السيناريوهات

الجدران

في عالم الجدران، تضع الدول القومية مصالحها الداخلية الضيقة في المقام الأول، متراجعة عن التعاون الدولي الواسع، مما يؤدي إلى زيادة الاستقطاب. تستثمر هذه الدول بكثافة في الأمن والعسكرة، وتتعامل مع تغير المناخ والأزمات الصحية ضمن حدودها بدلاً من البحث عن حلول عالمية. ومع تراجع الموارد والدعم السياسي للتعددية، تستخدم الدول النظام الدولي في الغالب للمفاوضات القائمة على القوة أو لاتخاذ إجراءات أحادية الجانب. تهيمن التوترات العسكرية على العناوين العالمية واستراتيجيات الأمن القومي، بينما يزداد استخراج الموارد في الدول الغنية بها. تؤدي الحروب المتصاعدة إلى عالم متعدد الأقطاب ومجزأ، حيث تفرض الدول الاستبدادية القوية نفوذها من خلال التخريب أو الحرب على أصعدة عسكرية واقتصادية ورقمية، وتسعى إلى ردع الآخرين عن التدخل. في هذا السياق الأمني المشدد، تجد منظمات المجتمع المدني المحلية نفسها مقيدة بأنظمة صارمة، وتكافح من أجل البقاء.

المتاهة

في عالم المتاهة، تدرك الدول مجدداً أهمية المؤسسات الدولية كقنوات فعالة للتأثير والوصول إلى الموارد، وذلك في ظل أزمات متشابكة ومتعددة وضغط متزايد من الرأي العام. تعيد الدول الاستثمار في التعاون الدولي، الذي يتكيف مع المصالح المتنوعة والواقع الجيوسياسي المعاصر. تنشأ جهود حقيقية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الحوكمة الديمقراطية والتمثيل الإقليمي، مدعومة بتغيرات في الشؤون الدولية والسياسات الداخلية للدول الأعضاء البارزة. ومع ذلك، تواجه هذه الإصلاحات عقبات عديدة، بما في ذلك الجمود في النظام وتردد الدول القوية تقليدياً في التخلي عن نفوذها. ورغم ذلك، تمنح هذه الإصلاحات الأمم المتحدة بعض الزخم الجديد والأهمية والشرعية. تظل الدول والحكومات القوى المهيمنة في الحوكمة العالمية، لكن يساهم إدماج المجتمع المدني ودعم الجهود المحلية في تخفيف حدة الصراعات الجيوسياسية ضمن النظام المتعدد الأطراف.

الجسور

في عالم الجسور، تدرك الحركات الاجتماعية والفاعلون المدنيون عبر مختلف القضايا والمجتمعات المحلية ترابطهم المتبادل، فيعملون على بناء شبكات وهياكل أقوى ومدعومة بموارد جيدة لتشكيل التطورات العالمية والمحلية. تتم موازنة قوة الدولة من خلال مؤسسات ديمقراطية ناشئة من القاعدة الشعبية ومجتمع مدني يتمتع باستقلالية متزايدة. تقود منصات إعلامية مجتمعية مملوكة للناس، وشبكات تضامن، ومعارف وخبرات محلية وأصلية، الجهود العالمية التعاونية لإيجاد حلول مستدامة. تركز روايات التغيير على وجهات نظر شاملة، تهدف إلى تعزيز الهويات المشتركة عبر الاختلافات. يترسخ فهم أعمق للترابط بين البشر، والطبيعة، وأنظمة الحوكمة—بما في ذلك الأرض والبحار والبيئة—مما يؤثر على السياسات المحلية والعالمية، ويؤدي إلى تحول جذري في الاقتصاد العالمي. وبينما تتشكل شراكات جديدة عبر القطاعات والمجموعات ذات المصالح المشتركة، مدركةً إنسانيتها المتبادلة، تتأسس دعائم جديدة لبنية عالمية تسعى إلى تحقيق سلام دائم.

الأبراج

في عالم الأبراج، يؤدي تراجع الليبرالية الدولية وهيمنة الغرب إلى توجه الحكومات والمجتمع المدني نحو مناطقهم الإقليمية بحثاً عن الهوية والشراكة والدعم. ينتج عن ذلك تكتلات إقليمية (أو شبه إقليمية) تزداد قوةً وتأثيراً. ومع تفاقم أزمة المناخ، تسعى الحكومات والمجتمعات المدنية والمجتمعات المحلية إلى مواجهة التحديات الملحة من خلال تعاون إقليمي فعّال. يؤدي هذا إلى تحقيق تقدم في قضايا تغير المناخ والتجارة، وأحياناً إدارة النزاعات. يختلف مدى وطبيعة الإقليمية من منطقة إلى أخرى، بما في ذلك المساحة المتاحة للمجتمع المدني. يهيمن الفاعلون الإقليميون الأقوياء على الأجندة، مما يزيد من المنافسة بين المناطق، بينما تفقد المنتديات العالمية للحوكمة شرعيتها في حل النزاعات. في ظل هذا المشهد المتغير، تغيب شبكات المجتمع المدني الدولي القوية، ما يؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوى في العالم.

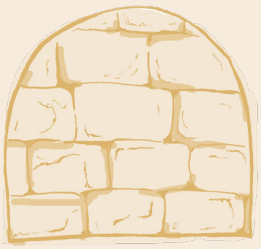

الجدران

في عام **2024**، وهو عام انتخابي لنصف سكان العالم، لا تزال الشعبوية الوطنية، والمشاعر المناهضة للمؤسسات، والتراجع الديمقراطي في تصاعد مستمر في العديد من البلدان حول العالم. وعلى الرغم من أن الأحزاب القومية لا تفوز في كل انتخابات، إلا أنها حققت مكاسب كبيرة، مما أدى إلى تحول الخطاب السياسي بشأن الهجرة، والجندر، وحقوق النساء، والسياسة الخارجية والاقتصادية نحو مواقف يمينية. غالباً ما تميل هذه المواقف إلى الاستبداد وتنظر إلى الأقليات بعين الريبة. تظهر آثار الرقمنة وتداعيات التنظيم المحدود للذكاء الاصطناعي بشكل متزايد، حيث تستغل مختلف المجموعات ذات المصالح، والأحزاب الشعبوية، وأصحاب المنصات الكبرى ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المضللة والخاطئة، مما يؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وتعزيز مشاعر العزلة وانعدام الثقة والخوف. في الوقت نفسه، يستمر الاستقرار الدولي والأمن البشري في التدهور مع تزايد الحروب بين الدول وارتفاع عدد النزاعات المسلحة ومدتها وتعقيدها. تؤدي الصراعات العنيفة، مثل تلك الدائرة في أوكرانيا وغزة، إلى تفاقم الانقسامات العالمية، مما يدفع العديد من الدول إلى زيادة الإنفاق الدفاعي والعسكري. ومع تسارع التغير المناخي، واتساع الاستقطاب، وتفاقم عدم المساواة، إلى جانب تحديات ملحة أخرى، يواجه العالم أزمات متشابكة ومتداخلة. وفي ظل كل ذلك، تجد منظومة الحوكمة العالمية صعوبة في تقديم حلول قابلة للتطبيق ومستدامة.

بحلول عام **2026**، يهدد التصعيد المستمر في الحرب الأوكرانية بامتداد خط المواجهة إلى الغرب بشكل أوسع. التوترات في أعلى مستوياتها، والحكومات تسعى إلى تعزيز أمنها من خلال زيادة الإنفاق العسكري وتقوية التحالفات العسكرية، بينما تقلص استثماراتها في الدبلوماسية، وبناء السلام، والمساعدات الإنسانية. في المقابل، تخرج الحرب في غزة عن نطاق السيطرة، وتتوسع إلى حرب إقليمية بين إيران ولبنان وإسرائيل، مما يستدرج قوى غربية وعربية إلى المواجهة على طرفي النزاع. في الواقع، لا تزال العديد من النزاعات حول العالم في حالة خطرة وغير مستقرة.

التوترات العسكرية تهيمن على عناوين الأخبار العالمية واستراتيجيات الأمن الوطني. كما تتفاقم أعمال العنف الإجرامي المسلح في عدة مناطق، مثل المكسيك وفنزويلا وكولومبيا، بينما يستمر العنف في هايتي في عرقلة الجهود الرامية إلى استعادة الدولة المنهارة. في أوروبا، ترفع الحكومات مستوى تقييم المخاطر، وتطلب من شعوبها الاستعداد لحرب محتملة.

يستمر الاستقطاب بين القوى الاستعمارية السابقة والدول ما بعد الاستعمارية في التزايد. تنأى العديد من الحكومات ما بعد الاستعمار بنفسها عن منظومة الحوكمة العالمية، مهددة بالانسحاب الكامل بدعوى "الإحباط المستمر". في المقابل، تمتنع الدول في أمريكا الشمالية وأوروبا عن تمويل النظام المتعدد الأطراف، بحجة أن التهديدات الأمنية والصحية والمناخية "لا تبرر تخصيص الموارد لنظام غير فعال ومهدِر"، وفقاً لما أوردته وكالة رويترز. تكاد جهود الوساطة الدولية وبناء السلام أن تنعدم، وفي الحالات القليلة التي يتم فيها تحقيق بعض التقدم، سرعان ما تنهار المحاولات. يعزو المحللون ذلك إلى غياب الإرادة السياسية ونقص الموارد المالية، إلى جانب التنافسات الإقليمية والعالمية، حيث تركز القوى الخارجية على مصالحها بدلاً من السعي إلى حلول حقيقية. تستمر الخصومات الجيوسياسية بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شلّ قدرته على اتخاذ قرارات فعالة، مما يؤدي إلى تآكل سمعة الأمم المتحدة بشكل كبير.

في ظل ذلك، تؤدي الفجوة المتزايدة في الدخل والثروة والضرائب والتفاوتات الجندرية إلى تصاعد التوترات والسخط الاجتماعي، مما يفاقم الاضطرابات في العديد من الدول. تتفاقم حالة عدم

الاستقرار في القارة الإفريقية، حيث تتزامن موجات الجفاف المستمرة مع فيضانات واسعة النطاق عبر معظم منطقة جنوب الصحراء الكبرى، مما يؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان. تندلع اشتباكات عنيفة بين النازحين والمجتمعات المحلية، ويصبح تفشي الكوليرا أمراً شائعاً. تعلن عدة حكومات حالة الطوارئ، وتنشر قوات الأمن والمقاولين العسكريين الخاصين لضبط الأوضاع. كما تسنّ قوانين تحدّ من الحريات المدنية، مبررة ذلك بضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار. تؤجل بعض الدول انتخابات كانت مقررة سابقاً.

استجابةً لهذه التطورات، يكثف الاتحاد الأوروبي جهوده لمنع الهجرة، عبر تعزيز أمن حدوده، وتسريع عمليات ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين، وتوسيع نطاق اتفاقياته مع دول ثالثة، مثل تركيا وبعض دول شمال إفريقيا، لتقييد تدفق المهاجرين. في الوقت ذاته، تُحمّل الحركات الاجتماعية والقادة الشعبويون في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مسؤولية الفقر المتزايد لنظام اقتصادي عالمي غير عادل. كما يرفضون خط الفقر الرسمي باعتباره غير واقعي، ويعرضون بيانات بديلة ترسم صورة أشد قتامة للواقع.

أما التقدم المحرز خلال العقود الماضية في مجال المساواة الجندرية وحقوق مجتمع الميم، فيشهد تراجعاً حاداً. تتواصل الانتكاسات فيما يتعلق بحقوق الإجهاض في بلدان مثل الولايات المتحدة وبولندا، بينما تتزايد معدلات العنف ضد النساء والمثليين والعابرين جنسياً. تجد المؤسسات الدولية التي كانت تعمل منذ فترة طويلة لحماية الناشطين الحقوقيين نفسها مقيدة بشكل متزايد، نتيجة لتدخلات سياسية، وحملات مضايقة، وانتشار الأخبار الزائفة، ونقص التمويل.

بحلول عام **2030**، تندلع جائحة جديدة نتيجة لتسارع وتيرة الاحترار العالمي وإزالة الغابات والتوسع العمراني، مما يزيد من الاحتكاك بين البشر والحيوانات. ومع إعادة الدول الصناعية في أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا إنتاج الأدوية والمواد الغذائية والسلع الأساسية إلى داخل حدودها، فإنها تستجيب للأزمة بإغلاق حدودها ووقف مساهماتها في سلاسل التوريد العالمية. في خطاباتهم، يشدد القادة السياسيون والاقتصاديون في هذه الدول على ضرورة حماية سكانهم في هذه الأوقات العصيبة، بينما ينتقد المعارضون والنشطاء الاجتماعيون عدم استخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19 في أوائل ٢٠٢٠. على الصعيد العالمي، تؤجج الجائحة موجة جديدة من كراهية الأجانب، حيث يتم تحميل مجموعات بعينها ودول أجنبية مسؤولية انتشار المرض. تتزايد عمليات إغلاق الحدود، وتتبنى عدة دول بقيادة زعماء قوميين سياسات تمييزية ضد المهاجرين واللاجئين والأقليات العرقية.

وتخلّف الجائحة تداعيات اقتصادية واجتماعية عميقة، تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات التي تعاني أصلاً من الهشاشة النظامية. تتحمل الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى العبء الأكبر من الخسائر البشرية، مما ينعكس سلباً على اقتصاداتها على المدى الطويل. في المقابل، تعزز القوى الإقليمية مثل البرازيل وجنوب إفريقيا نفوذها السياسي من خلال تقديم بعض الدعم لدول تقع ضمن نطاق نفوذها، بينما تستفيد الحكومات الاستبدادية في آسيا من المساعدات التي تقدمها الصين التي تزداد جرأة على الساحة الدولية. أما المؤسسات متعددة الأطراف، فتبقى قدرتها على التأثير محدودة بسبب نقص الموارد وضعف الدور الممنوح لها.

تفاقم الجائحة حالة عدم الاستقرار في العديد من البلدان، مما يدفع الدول القوية إلى استخدام التكنولوجيا لمواجهة المعارضين داخل وخارج حدودها، من خلال المراقبة الجماعية والاختراق الإلكتروني وأعمال التخريب. تعتبر السلطات النشاط المدني والاحتجاجات الشعبية تهديداً خطيراً للنظام العام، مما يؤدي إلى مزيد من القمع للحريات المدنية الضعيفة أصلاً. كما يزداد اعتماد الحكومات على الشركات الخاصة في مجال الأمن، وهو ما يدق ناقوس الخطر لدى بعض المحللين الذين

يحذرون من هيمنة المصالح الخاصة على الدولة. في ظل انشغال الشعوب بالنضال اليومي من أجل البقاء، يتقلص الحيز المتاح لتنظيم المجتمعات المحلية، لكن الناشطين في المجتمع المدني يواصلون جهودهم، محاولين التحايل على القيود التنظيمية المتزايدة وحملات الترهيب. ففي تركيا ومصر وميانمار، على سبيل المثال، يلجأ الناشطون إلى أساليب إبداعية ورمزية لمقاومة القادة الاستبداديين والتعبير عن المعارضة. لكن ذلك لا يخلو من مخاطر جسيمة. ويواجه عدد متزايد من الأفراد حول العالم ظروفاً قاسية من الفقر والجوع بشكل يومي.

تتضح ملامح نظام دولي بارد متعدد الأقطاب. تقوم الحقيقة الجيوسياسية الجديدة على تنافس بضع دول كبرى تتحكم في مناطق نفوذ محددة، ولا تتردد في السعي وراء مصالحها على حساب الآخرين. تؤدي المواجهات العسكرية المباشرة بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا إلى إعادة انقسام نصف الكرة الشمالي إلى معسكرين، لكن يتم تجنب حرب نووية في اللحظات الأخيرة. وبالإضافة إلى التهديد الدائم بالمواجهات العسكرية، تصبح الحروب الاقتصادية وحماية الأسواق القومية القاعدة السائدة. وفي بحر الصين الشرقي، يتصاعد التوتر بين اليابان والصين حيث تتكرر الهجمات العسكرية المتبادلة بين البلدين. ويعلن المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية أن الجيش الأمريكي سيتدخل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ودعم حليفتها القديمة اليابان، مما يزيد من احتمالات اندلاع مواجهة عسكرية واسعة النطاق بين القوى الكبرى.

كما تؤدي المنافسة الاقتصادية المتزايدة إلى تسارع عمليات استخراج الموارد الطبيعية في الدول الغنية بالثروات في آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى وإفريقيا، مما يفاقم الفقر وظروف العمل القاسية. في ظل غياب حكومات قوية تدعم نظاماً دولياً قائماً على القواعد، تظل الأطر التنظيمية الدولية عاجزة عن إحداث تأثير ملموس. في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، تندلع حرب إفريقية كبرى جديدة بين الدول المجاورة الساعية للسيطرة على موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية وبيعها في الأسواق العالمية. ويحاول الاتحاد الإفريقي قيادة عملية وساطة بقيادة مشتركة بين رئيسي جنوب إفريقيا وكينيا السابقين، لكن خلافاتهما حول نهج التسوية المناسب تعرقل الجهود، بينما تعمل الشركات متعددة الجنسيات، التي تتخذ من الولايات المتحدة والصين مقراً لها، على إفساد أي اتفاق محتمل.

مع تزايد الطلب على الإنفاق العسكري، تنسحب الجهات المانحة التقليدية للأمم المتحدة ونظام المساعدات العالمي من التزاماتها، ما يؤدي إلى خفض أكثر من نصف التمويل المتاح. ويعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن أكثر من ثلثي بعثات المنظمة سيتم تقليصها.

على المستوى الوطني، تؤدي النفقات العسكرية المرتفعة إلى تحويل الموارد المالية بعيداً عن الخدمات الاجتماعية. وفي الوقت ذاته، تؤدي الاضطرابات التجارية الناجمة عن النزاعات بين الدول إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود. في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة والقدرة المحدودة على تقديم الخدمات الاجتماعية، تندلع احتجاجات جماهيرية واسعة ضد الفساد والقمع، وغالباً ما تستغلها النخب لتحقيق مصالحها الخاصة، ما يؤدي إلى مواجهات عنيفة بين الجماعات المتنافسة على السلطة والنفوذ. في هذه الأجواء، تسعى القوى الإقليمية الكبرى إلى بسط الاستقرار داخل مناطق نفوذها، لكن القوى العظمى من خارج المنطقة تحاول تقويض هذا النفوذ كلما وأينما سنحت لها الفرصة، في سياق منافسة صفرية على الأمن والهيمنة العسكرية العالمية.

بحلول عام **2032**، تعاني معظم الاقتصادات الوطنية من معدلات نمو سلبية في تعادل القوة الشرائية للفرد. وفي المقابل، تحقق الشركات متعددة الجنسيات أرباحاً غير مسبوقة، وتوظفها بشكل مكثف للتأثير على السياسات الوطنية والإقليمية. يهيمن على الاقتصاد العالمي نهج يقوم على الاستغلال الريعي من خلال التجارة غير العادلة والمضاربات في الأسواق المالية، بدلاً من الاقتصادات الصناعية الليبرالية. وتفضل النخبة الاقتصادية أنظمة حكم قوية واستبدادية، ولا يقتصر هذا التوجه على الأثرياء وحدهم، إذ تكشف دراسة دولية عن تزايد أعداد الشباب في العديد من الدول الذين يبحثون عن قادة سلطويين يتسمون بالحسم في ظل حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار السائدة. ورغم أن الدول الغنية لا تزال قادرة على ضمان حد أدنى من الأجور وتقديم بعض الحماية الاجتماعية لمواطنيها، فإنها تعتمد على إعادة توزيع الريع لتحقيق ذلك، بدلاً من دعم اقتصاد مزدهر قائم على القطاع الخاص والطبقة الوسطى.

بحلول عام **2035**، أصبحت أنشطة المجتمع المدني خاضعة لتنظيمات صارمة للغاية في العديد من البلدان حول العالم. في ظل العزلة وندرة الموارد، يكافح الفاعلون في المجتمع المدني من أجل البقاء، بدلاً من العمل على التأثير في السياسة. ينخرط الكثيرون في شبكات زبائنية، بينما يشير بعض المحللين إلى أن جهات مدنية تمارس أنشطة سرية في بلدان مختلفة لبناء شبكات تضامن جديدة، لكن المعلومات حول هذه الجهود تظل شحيحة. أصبح العالم متعدد الأقطاب ومجزأً، حيث تهيمن الدول السلطوية القوية التي تسعى إلى ردع بعضها البعض عن التدخل في شؤونها الداخلية. تتحكم مجموعة محدودة من القادة الحكوميين والشركات الكبرى في الشؤون الاقتصادية والسياسية. تهيمن تهديدات الحرب بين القوى النووية الكبرى على الأخبار، وتشكل البند الرئيسي في جداول الأمن القومي. يخرج بعض القادة السياسيين السابقين إلى وسائل الإعلام ويدعون إلى العودة لنظام دولي قائم على القواعد ومعمارية حوكمة عالمية قوية. لكن أصواتهم تحمل نبرة من الشك: هل العودة إلى مثل هذا النظام ممكنة أصلاً في هذه المرحلة؟

الجدران

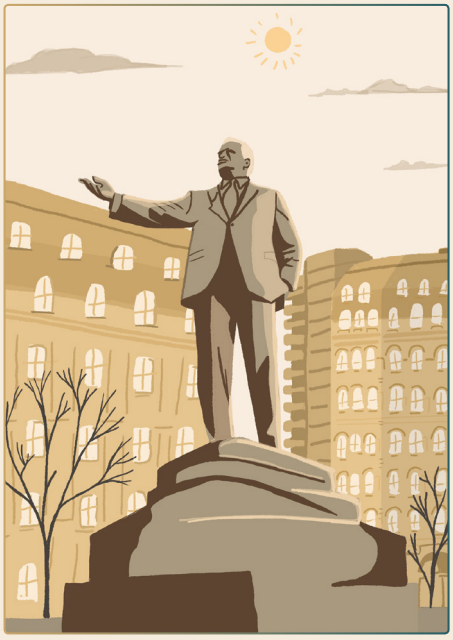

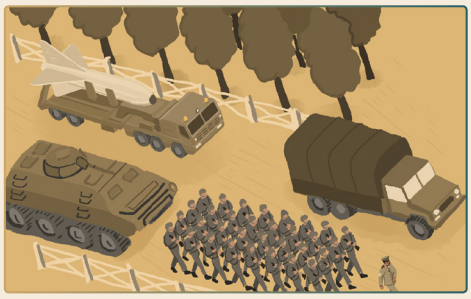

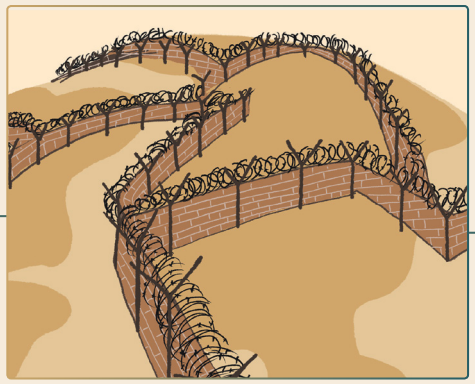

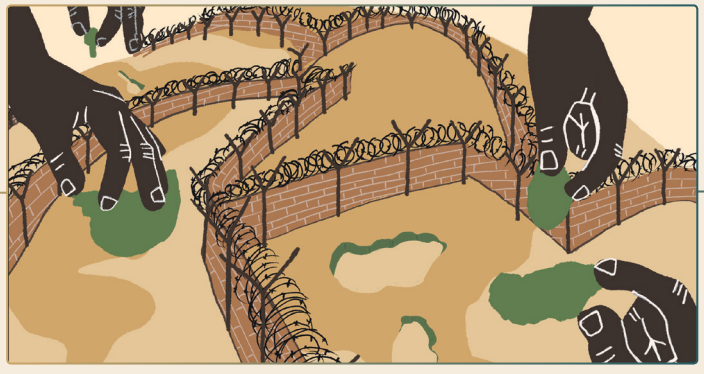

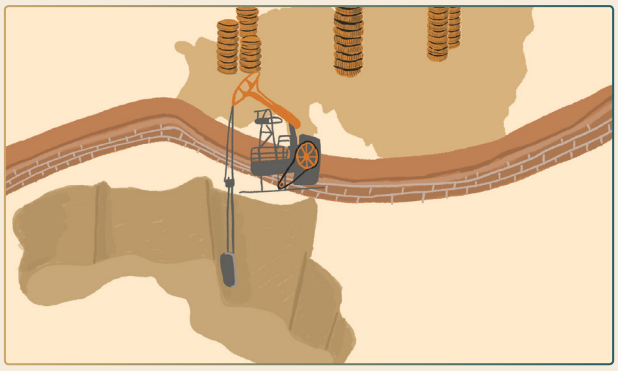

الصندوق 1
الإنفاق العسكري العالمي

الإنفاق العسكري العالمي من عام 2001 إلى 2023 (بالمليار دولار أمريكي)

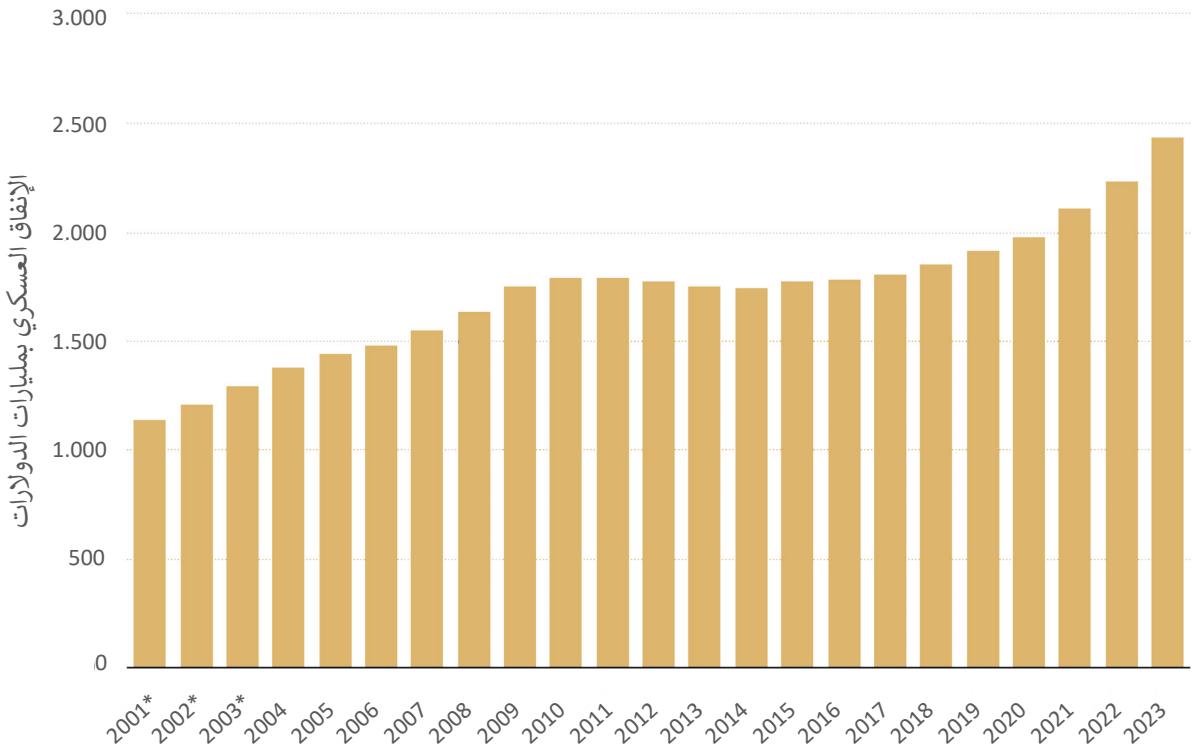

المصدر:
SIPRI; IMF
Statista 2024©

معلومات إضافية:
على مستوى العالم؛ من 2001 إلى 2023؛ على أساس الأسعار وأسعار الصرف الحالية.

في عام 2023، بلغ إجمالي الإنفاق العسكري العالمي 2.44 تريليون دولار أمريكي، وهو الأعلى خلال الفترة قيد الدراسة. وبالمقارنة، كان الإنفاق العسكري العالمي 1.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2001، و1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2010، بعد بلوغ ذروة الحروب في العراق وأفغانستان.

الصندوق 2
تمويل بناء السلام

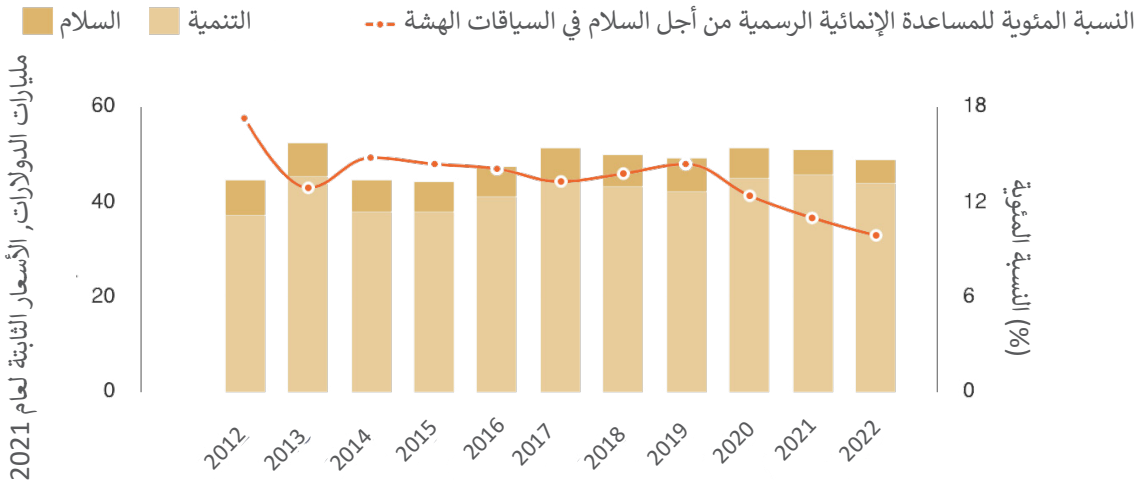

المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) للسلام المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) إلى السياقات الهشة
انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للسلام من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى 60 سياقًا هشًا ضمن الإطار متعدد الأبعاد لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) من حيث الحجم والنسبة منذ عام 2019.

الصندوق 3

السلام، النزاعات المسلحة، والعنف السياسي

أفاد مؤشر السلام العالمي (GPI) بتدهور مستمر في مستوى السلام العالمي على مدى السنوات الـ16 الماضية، حيث انخفض متوسط مستوى السلمية بنسبة 4.5% منذ عام 2008. وتشمل العوامل المساهمة في هذا التدهور تصاعد التوترات الجيوسياسية، وزيادة الإنفاق العسكري، واستمرار النزاعات المطولة مثل الحروب في أوكرانيا وغزة. وصل عدد النزاعات النشطة بين الدول إلى أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية، كما انخفضت احتمالات حل هذه النزاعات بشكل كبير.

في عام 2022، تم تسجيل 55 نزاعًا مسلحًا قائمًا بين الدول في 38 دولة، بزيادة طفيفة عن 54 نزاعًا مسجلًا في عام 2021. من بين هذه النزاعات، تصاعدت ثمانية إلى مستوى الحرب، حيث أسفرت كل منها عن أكثر من 1,000 حالة وفاة مرتبطة بالمعارك، وهو أعلى عدد من النزاعات منذ نهاية الحرب الباردة. وكانت الحرب الروسية الأوكرانية والنزاع في إثيوبيا الأكثر دموية، حيث ساهما بشكل كبير في العدد الإجمالي للوفيات العالمية. وأصبحت النزاعات بين الدول، مثل الغزو الروسي لأوكرانيا، اتجاهًا رئيسيًا مرة أخرى، إذ يُعد هذا الغزو أول صراع واسع النطاق بين الدول منذ أكثر من 20 عامًا. بالإضافة إلى ذلك، شاركت 92 دولة في نزاعات خارج حدودها، وهو أعلى عدد منذ أن بدأ مؤشر السلام العالمي تتبعه في عام 2008.

شهد عام 2022 زيادة مروّعة بنسبة 97% في عدد الوفيات الناجمة عن العنف المنظم مقارنة بالعام السابق، حيث تجاوز عدد القتلى 237,000، مما جعله العام الأكثر دموية منذ الإبادة الجماعية في رواندا. وكانت النزاعات في أوكرانيا وإثيوبيا مسؤولة عن 89% من هذه الوفيات.

ومن الاتجاهات البارزة تزايد تدويل النزاعات، حيث تؤثر دول أطراف أو جهات فاعلة غير حكومية، مثل مجموعة فاغنر والجماعات الجهادية العابرة للحدود، بشكل متزايد في ديناميكيات النزاعات. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع النزاعات بين الدول، مما عكس التراجع الذي شهدته هذه الحروب بين الدول بعد الحرب الباردة.

المصادر:

Institute for Economics & Peace. (2024). Global Peace Index 2024: Measuring Peace in a Complex World. Institute for Economics & Peace. Available through: https://www.economicsandpeace.org/global-peace-index/

Obermeier, A. M., and Rustad, S. A. (2023). Conflict Trends: A Global Overview, 1946–2022. Peace Research Institute Oslo (PRIO). Available through: https://www.prio.org/publications/13513

Davies, S., Pettersson, T., and Öberg, M. (2023). Organized violence 1989-2022, and the return of conflict between states. Journal of Peace Research, 60(4), 691–708. Available through: https://doi.org/10.1177/00223433231185169

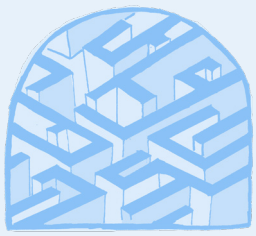

المتاهة

في عام **2024**، تتصاعد المخاطر الناجمة عن الأسلحة النووية بسرعة. هناك عدة أوضاع تنطوي على خطر التصعيد النووي، لا سيما الحرب المستمرة في أوكرانيا (التي تُظهر بوادر تزايد التدخل الدولي)، والوضع في غزة (في ظل تصاعد الاشتباكات بين إسرائيل وإيران). يواجه النظام متعدد الأطراف، وعلى رأسه الأمم المتحدة، تحديات كبيرة في التعامل مع القضايا المعقدة والمترابطة والممتدة التي تواجه العالم. تعمّقت الانقسامات داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مما يمنعه من اتخاذ إجراءات فعالة لحل النزاعات العنيفة بطرق سلمية، بدءًا من أوكرانيا وصولًا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ميانمار إلى غرب آسيا. وبينما يعترف المحللون بالدور الإيجابي للأمم المتحدة في حماية اللاجئين وتقديم المساعدات الإنسانية، فإنهم ينتقدون استمرار تركيزها على الاستجابة الطارئة واستخدامها لنهج عسكري في التعامل مع النزاعات العنيفة. ومن القضايا الرئيسية الأخرى عدم قدرتها على معالجة الفساد، وعدم انخراطها الكافي مع الفاعلين المحليين أو تمكينهم بشكل فعال .يجادل ممثلو دول من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وجزر المحيط الهادئ وآسيا وغرب آسيا بأن تركيبة مجلس الأمن لا تعكس الواقع الجيوسياسي العالمي في القرن الحادي والعشرين. وقد صرّح الأمين العام للأمم المتحدة بأن المؤسسات متعددة الأطراف ضعيفة وعفا عليها الزمن، وتعكس واقعًا عمره 80 عامًا، مما يجعلها جزءًا من المشكلة بدلًا من أن تكون جزءًا من الحل، مشددًا على أنه لا يوجد بديل عن الإصلاح: "إما الإصلاح أو الانهيار."[5]

في عام **2025**، تنشر عدة تحالفات من المجتمع المدني العالمي بيانًا مشتركًا تحث فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في قمة الأمم المتحدة حول المستقبل، التي عُقدت في سبتمبر 2024 وتم توثيقها في "الميثاق من أجل المستقبل". تدعو هذه التحالفات الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني، كما تطالب بأن يتناول استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 (PBAR) القضايا التي لم يتم تضمينها في الميثاق. في وقت لاحق من العام نفسه، يعلن رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في خطاب بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة أن المجتمع الدولي لم يتمكن من الحد من المعاناة الإنسانية الناتجة عن النزاعات والعنف والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم، وفشل في الحفاظ على إنسانيتنا المشتركة عندما كان مليونا مدني في غزة بحاجة إلى الحماية. يوجه رئيس الجمعية العامة نداءً حماسيًا لجميع الدول الأعضاء لإعادة تصور الأمم المتحدة بحيث تكون ملائمة للقرن الحادي والعشرين وقادرة على الوفاء بوعودها.

يُثير الخطاب جدلًا واسعًا لكنه يُقابل أيضًا بالتقدير، حيث يصفه بعض المحللين بأنه "الإنذار الأخير". كما يشيرون إلى خطابات عدد من الدول الأعضاء التي أظهرت دعمًا قويًا لعملية إصلاح واسعة للأمم المتحدة، بهدف استعادة دورها الفاعل في ظل التوترات الجيوسياسية المستمرة، وخطر استخدام الأسلحة النووية، والنزاعات العنيفة، والاضطرابات البيئية، والتدهور الاقتصادي. يلاحظ بعض المحللين أن تصريحات الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن لعامي 2025 و2026 – الصومال، باكستان، بنما، اليونان، والدنمارك – تتفق بشكل ملحوظ في تأكيدها على الحاجة إلى تمثيل إقليمي أوسع، وأمم متحدة أكثر ديمقراطية، وتعزيز التعددية. تجدد منظمات المجتمع المدني الدولية الدعوة إلى وضع خطط عمل مفصلة ذات أطر زمنية واضحة لتنفيذ الإصلاحات التي وردت في "الميثاق من أجل المستقبل". يبدأ انخراط دبلوماسي متجدد بين روسيا وأوروبا والولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب في أوكرانيا، مما يخلق بيئة أكثر إيجابية داخل مجلس الأمن.

[5] https://www.un.org/en/desa/reform-or-rupture. Last accessed: 25.10.2024

في عام **2027**، يطلق تحالف إصلاح الأمم المتحدة، الذي يضم منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الخيرية، وبدعم من بعض الحكومات، حملة عالمية للتوعية وحشد الضغط الجماهيري من أجل إصلاح النظام متعدد الأطراف. يشير التحالف إلى القلق المتزايد بشأن عدم متابعة الإجراءات اللازمة لتنفيذ "الميثاق من أجل المستقبل". من خلال الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي وإشراك فنانين بارزين قادرين على مخاطبة جماهير متنوعة حول العالم، تنتشر حملتان على نطاق واسع. تركز الحملة الأولى على الأموال التي تُنفق على التسلح، وتأثير توجيه هذه الموارد نحو بناء السلام ومنع النزاعات، مع تقديم أمثلة على الكيفية التي قد تغير بها حياة الناس في المناطق المتأثرة بالنزاعات وغيرها. تسلط الحملة الثانية الضوء على "الأزمة الكوكبية الثلاثية" المتمثلة في تغير المناخ المستمر، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وتوضح عواقبها من حيث زيادة الكوارث الطبيعية، وانخفاض إمدادات الغذاء ومياه الشرب النظيفة، والخسائر الاقتصادية والمالية، وكيفية تفاعل هذه التحديات مع النزاعات والنزوح والهجرة والصحة.

يتزايد عدد الدول التي تعبر عن الحاجة إلى إصلاح هيكلي وإجرائي في الأمم المتحدة. تعارض هذه الدول السياسات التي "تضع الشعوب والدول في مواجهة بعضها البعض، وتزيد من خطر المواجهة العسكرية، وتعيق الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المشتركة المتعلقة بالبيئة العالمية والاستقرار"، كما ورد في تقرير خاص لمجلة الإيكونوميست. يشير التقرير إلى أن الدول تنظر بشكل متزايد إلى المؤسسات الدولية باعتبارها سبلًا حيوية لممارسة النفوذ والوصول إلى الموارد، وقد تختار إعادة الاستثمار في التعاون الدولي إذا تغيرت هذه المؤسسات بما يكفي لاستيعاب مصالحها. يلاحظ التقرير أيضًا أن عددًا متزايدًا من أعضاء الجمعية العامة يعبرون عن دعم قوي لإصلاح ميثاق الأمم المتحدة، مشيرًا إلى وجود لوبي يدعو إلى تفعيل المادة 109 لتحقيق تغيير في الميثاق.

يعمل الأعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن – الذين يُطلق عليهم "العشرة المنتخبون" – بشكل متزايد ككتلة واحدة لممارسة نفوذهم،[6] مما يمكنهم من التأثير على قرارات مجلس الأمن والطعن في هيمنة الأعضاء الدائمين على إجراءات المجلس. تستخدم مجموعات مثل "منتدى الدول الصغيرة" بقيادة سنغافورة، وتحالفات أخرى مؤيدة للحكم الديمقراطي والمساءلة، نفوذها للضغط من أجل مشاركة أوسع للمجتمع المدني. كما تواجه محاولات الدول التي تسعى إلى تقليص مساحة العمل المدني، والحد من المساءلة والشفافية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. في المقابل، تعمل مجموعات أخرى تضم حكومات تتبنى سياسات أكثر تحفظًا وقومية على عرقلة التقدم بطرق مختلفة وإبقاء المجتمع المدني بعيدًا عن دوائر صنع القرار.

تُوفر التحولات السياسية في بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن فرصًا واعدة للتغيير. تدفع الضغوط الداخلية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا قادتها نحو تبني نهج دولي جديد، مما يخلق تآزرًا مع جهود دول مثل الهند والبرازيل وألمانيا واليابان، وكذلك الاتحاد الأفريقي، لإصلاح مجلس الأمن ليصبح أكثر شمولًا وتحقيق توزيع أكثر توازنًا للسلطة.

في عام **2029**، يعقد الأمين العام الجديد مؤتمرًا لمراجعة ميثاق الأمم المتحدة استنادًا إلى المادة 109، التي تم تفعيلها في عام 2028 بعد مفاوضات مطولة. تتحد مجموعات الإصلاح الداخلية داخل الأمم المتحدة لتكون أكثر فاعلية في ردم الفجوة بين الضغط الخارجي والإجراءات الداخلية، من خلال تعزيز التنسيق واستغلال شبكاتها الداخلية لدفع أجندات الإصلاح قدمًا. كما تدعم جهود المنظمات

[6] يضم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عشرة أعضاء غير دائمين. تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام بانتخاب خمس دول أعضاء لشغل هذا المنصب لمدة عامين. يضمن ذلك تناوب الأعضاء، حيث تنضم خمس دول جديدة إلى مجلس الأمن في 1 يناير من كل عام، بينما تنهي الدول الخمس الأخرى ولايتها في 31 ديسمبر من نفس العام.

الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا، والتي تعمل مع الدول الأعضاء لفتح المجال أمام المشاورات المجتمعية والحملات للتأثير على المفاوضات وصناع القرار في عملية الإصلاح. تكشف المشاورات الوطنية عن وجود بعض الأصوات المشككة داخل المجتمع المدني، والتي تعبر عن استيائها مما تسميه "حديث الإصلاح الفارغ". يتحدث هؤلاء عن هياكل السلطة الراسخة التي تدعي الالتزام بالمساواة والتضامن دون ترجمة ذلك إلى أفعال حقيقية، ويتساءلون عن مدى تأثير هذه العمليات على المؤسسات والأفراد خارج الأمم المتحدة. في تدوينة واسعة الانتشار، يحذر ناشط بارز ضد اتباع نهج تكنوقراطي من أعلى إلى أسفل في إدارة التحديات النظامية المعقدة، وهو ما لن يؤدي على الأرجح إلى تحسين الأوضاع على أرض الواقع لمن هم في أمسّ الحاجة إلى التغيير.

تمدد الصين دورها القيادي بشكل أكبر في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. فهي تزيد من مساهماتها في الأفراد والدعم المالي وتسعى إلى دمج مبادرة الحزام والطريق العالمية الخاصة بها مع جهود بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. كما أنها تستفيد بشكل متزايد من علاقاتها مع كل من القوى الكبرى والدول منخفضة الدخل فيما يتعلق بالنزاعات. ويعزز دورها المتزايد في النظام متعدد الأطراف الجهود الرامية إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

في عام **2030**، يؤدي الفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى زيادة الزخم نحو الإصلاح. غير أن الارتفاع في عدد اللاجئين (من 120 مليونًا في عام 2024 إلى 160 مليونًا في عام 2030) يشكل انتكاسة خطيرة، حيث يزيد ذلك من الضغط على القدرات التشغيلية والمالية للأمم المتحدة. تتضخم تكاليف المساعدات الإنسانية وحفظ السلام بشكل هائل، مما يرهق الآلة البيروقراطية للأمم المتحدة والدول الأعضاء التي تمول هذه المبادرات. ومع ذلك، تُطرح المسودة الأولى لميثاق الأمم المتحدة المعدل للمشاورات للحفاظ على الزخم في هذه الأوقات العصيبة. وتشمل التعديلات المقترحة توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وتعزيز التمثيل والديمقراطية، وإدراج بنود تتعلق بالحوكمة البيئية والرقمية.

يختلف النهج المعتمد لمراجعة "PBAR 2030" عن التكرارات السابقة، حيث يشمل المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية بدرجة أكبر بكثير في المشاورات. لكن هذا لا يحدث بدون صراع. فقد سمحت الخطط الأصلية للمراجعة مرة أخرى بمشاركة محدودة فقط للمجتمع المدني، مما أثار احتجاجًا واسعًا. ونتيجة لذلك، يتطور هيكل للمجتمع المدني حول عملية إصلاح الأمم المتحدة، ويصبح راسخًا بما يكفي لتقديم الرؤى والنصائح حول العمليات السياسية المختلفة. كما يصبح قادرًا على تعبئة الدوائر الانتخابية عالميًا لمساءلة الحكومات بشأن تعهداتها. يتم تمويل هذا الهيكل جزئيًا من قبل حكومات متحالفة ومؤسسات خاصة مهتمة بخلق مجتمع عالمي أكثر مساواة.

في عام **2033**، تُتخذ الخطوات الأولى لتشغيل ميثاق الأمم المتحدة المعدل. يعبر فاعلو المجتمع المدني عن تفاؤلهم بالتزام الأمم المتحدة بإنشاء "جمعية المواطنين العالميين" (GCA)، معتبرين أن هذه الخطوة قد تحول أخيرًا الخطاب حول التعددية الشاملة إلى واقع. ومع ذلك، فإن الإجراءات البيروقراطية، والنهج المجزأة، وتجنب المخاطر، وعوامل أخرى تبطئ، بل تعرقل أحيانًا، الجهود الرامية إلى تعزيز التغيير. علاوة على ذلك، تعارض عدة دول أعضاء قوية وأصحاب النفوذ في النظام متعدد الأطراف هذه التطورات، رغم تأييدهم رسميًا للعديد من الالتزامات الواردة في الوثائق السياسية.

بحلول عام **2035**، وبعد مفاوضات طويلة وشاقة، يتم توسيع عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويتم تقييد الأعضاء الدائمين في استخدامهم لحق النقض (الفيتو). كما تتمتع الجمعية العامة للأمم المتحدة بسلطة أكثر إلزامًا في القرارات الدولية، لا سيما في القضايا التي يفشل فيها مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات بسبب الفيتو أو الجمود. يتم اعتماد عملية جديدة لاختيار الأمين العام، تشمل إجراءات أكثر شفافية وتشاركية. كما تتخذ الأمم المتحدة بعض التدابير لتعزيز مكافحة العنصرية وإزالة الاستعمار في عملياتها الداخلية. وعلى الورق، تزايدت مشاركة المجتمع المدني في مداولات الأمم المتحدة وعمليات اتخاذ القرار، لكن البعض يتساءل عما إذا كان ذلك يترجم إلى تأثير أكبر وأداء أفضل على أرض الواقع.

ومع ذلك، وبفضل التعاون الفعال بين بعض الدول الأعضاء وشبكات المجتمع المدني، تحسنت الهياكل العالمية لبناء السلام من حيث إجراءات تقديم الدعم المباشر لبناة السلام المحليين وخلق مساحة للقيادة المحلية. كما حصلت على التزامات تمويلية أكثر موثوقية وزيادة كبيرة من مصادر متعددة الأطراف، مثل صندوق بناء السلام والبنك الدولي، بالإضافة إلى مصادر القطاع الخاص التحفيزية، لا سيما المؤسسات الكبرى التي يتم تنسيقها عبر شبكات مثل مجموعة ممولي السلام والأمن والمبادرات العالمية لدعم الجهات المانحة.

لا يزال مستقبل "جمعية المواطنين العالميين" غير محسوم. فالبعض يصف جلستها الأولى، التي ركزت على حالة الديمقراطية والمشاركة السياسية، بأنها خطوة كبيرة نحو تعزيز مشاركة المواطنين والمساءلة في النظام متعدد الأطراف. في المقابل، يشك آخرون في مدى اهتمام صانعي القرار بتوصياتها، ويتساءلون عما إذا كانت الجمعية مجرد خطوة رمزية، مشيرين إلى محدودية التمثيل وعدم وضوح المتابعة الخاصة بتنفيذ التوصيات. يظهر على وسائل التواصل الاجتماعي وسم "#GCAPaperTiger?" (#هل جمعية المواطنين العالميين نمرًا ورقيًا؟) تعبيرًا عن هذه الشكوك. كما تصدر شبكة من مراكز الفكر النقدية، مقرها ساو باولو، جوهانسبرغ، نيودلهي، مانيلا، بانكوك، وسراييفو، ورقة نقاشية حول ما إذا كانت أجندة الأمم المتحدة المعيارية بشأن المساواة الجندرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والمجال المدني قد استفادت أم تضررت من التغيرات المؤسسية والمقايضات المصاحبة لها.

رغم هذه التوترات، فإن بعض التغييرات واضحة. فقد أدى تحسين التمثيل الإقليمي إلى تجديد اهتمام الدول التي كانت مستعمرة سابقًا بالتعاون مع الأمم المتحدة والعمل من خلالها. وينطبق الأمر ذاته على أعضاء مجموعة العشرين (G20)، حيث يرى العديد منهم أن الأمم المتحدة استعادت أهميتها كمنتدى عالمي لمناقشة وتنسيق الشؤون الدولية. كما يتم تنفيذ الاتفاقيات والقرارات بشكل أكثر نشاطًا مما كان عليه في السابق. وفيما يتعلق بوساطة السلام الدولية واحتواء عدوان الدول، استعادت الأمم المتحدة بعض الشرعية والنفوذ من خلال مجلس أمن معاد تشكيله. يرى كثيرون أن هذه التغييرات تمثل خطوة مهمة نحو نظام دولي أكثر مساواة. ولا تزال الدول والحكومات تهيمن على الحوكمة العالمية، لكن زيادة إشراك المجتمع المدني في بناء السلام وإعادة توجيه التمويل نحو الجهود المحلية يساعدان في تخفيف النظرة الجيوسياسية الصارمة إلى التعددية، ويشيران إلى إحساس متزايد بالإنسانية المشتركة.

المتاهة

الصندوق 4
المادة 109 من ميثاق الأمم المتحدة

الغرض:
وضع عملية رسمية لمراجعة ميثاق الأمم المتحدة وتعديله، مما يسمح بإجراء التعديلات اللازمة على هيكل المنظمة ووظيفتها.

الأحكام الرئيسية:
توفر المادة 109 إطارًا لتعديل ميثاق الأمم المتحدة، حيث تسمح للجمعية العامة، بموافقة ثلثي أعضائها وأغلبية مجلس الأمن (أي سبعة أصوات)، بالدعوة إلى مؤتمر عام لمراجعة الميثاق وإصلاحه. إذا تم عقد هذا المؤتمر، يحصل كل عضو في الأمم المتحدة على صوت واحد، مما يعكس مبدأ التمثيل المتساوي بين الدول الأعضاء.

لكي تصبح التعديلات المقترحة من هذا المؤتمر ملزمة، يجب أن تحصل على موافقة ثلثي الجمعية العامة، بالإضافة إلى تصديق جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

التأثير المحتمل:
- الإصلاح المؤسسي: يمكن أن يعالج قضايا طويلة الأمد مثل إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك تعديل العضوية الدائمة أو صلاحيات النقض.
- التكيف مع التحديات العالمية: يوفر مسارًا قانونيًا لإعادة تشكيل الأمم المتحدة استجابةً للقضايا العالمية الناشئة، مما يضمن بقاء المنظمة فعالة وذات صلة في عالم متغير.
- النفوذ الدبلوماسي: القدرة على تعديل الميثاق قد تشكل أداة قوية للدول الأعضاء التي تسعى إلى الدفع باتجاه التحديث والإصلاح داخل منظومة الأمم المتحدة.

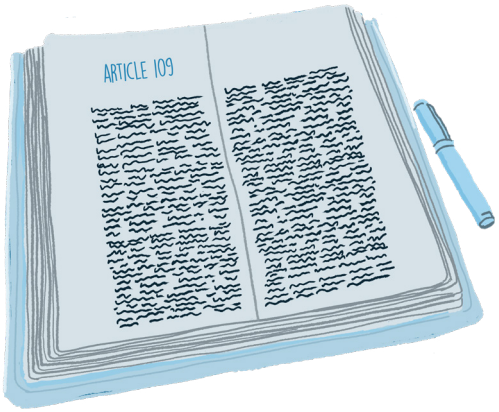

الصندوق 5
التفاوت العالمي

تشير الأدلة التاريخية إلى أن المستويات الشديدة من التفاوت العالمي يمكن أن تكون شديدة الاستمرار. استمرار التوجه نحو مزيد من المساواة العالمية يعتمد على مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. بين عامي 1910 و1980، كان التوجه نحو زيادة المساواة داخل الدول مدفوعًا إلى حد كبير بالحركات السياسية الاشتراكية، التي دعت أيضًا إلى تحقيق المساواة الدولية، لا سيما من خلال دعمها للاستقلال وانهاء الاستعمار. قد تلعب أشكال جديدة من التعبئة السياسية العالمية المؤيدة للمساواة، إلى جانب الحركات الشعبية مثل حياة السود مهمة (Black Lives Matter) ، وأيام الجمعة من أجل المستقبل (Fridays for Future) ، وأنا أيضًا (MeToo)، دورًا مشابهًا في المستقبل.

في ظل الرأسمالية المعاصرة، أصبح الانتماء إلى فئة الدخل داخل الدولة (مثل الانتماء إلى أدنى 50% أو أعلى 1% من السكان، إلخ) أكثر أهمية من الجنسية (مكان الإقامة) في تحديد مستويات التفاوت العالمي. يشير هذا إلى أن إعادة توزيع الدخل ورأس المال داخل الدول، سواء كانت غنية أو ناشئة، أمر ضروري للحد من التفاوت العالمي. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن التفاوت بين الدول لا يزال مرتفعًا للغاية من حيث القيم المطلقة حتى عام 2020، وهو تقريبًا عند نفس المستوى الذي كان عليه في عام 1900. لا يزال تقليص الفجوات في متوسط الدخل (أو ملكية رأس المال) بين الدول أمرًا بالغ الأهمية. بعبارة أخرى، رغم أن التفاوتات داخل الدول هي المهيمنة من حيث النسب المئوية، إلا أن الفجوات بين الدول تظل كبيرة، وهو ما يفسر استمرار التفاوتات الإجمالية بشكل واضح، كما كان الحال في الفترة 1900-1910. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن التفاوت بين الدول قد بدأ في الانخفاض منذ عام 2008، فلا يوجد ضمان لاستمرار هذا الاتجاه في المستقبل.

التفاوت في الدخل العالمي: حصة أعلى 1% وأعلى 0.1% مقارنة بحصة أدنى الفئات، 1820-2020

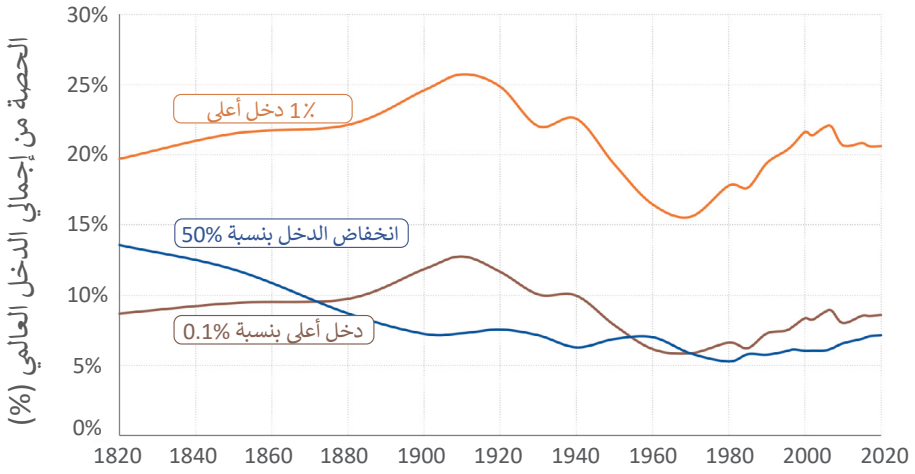

المصدر:

World Inequality Report 2022. Chancel, L., Piketty, T., Saez, E., Zucman, G., et al. (2022). World Inequality Report 2022. World Inequality Lab. /Available through: https://wir2022.wid.world

الجسور

اعتبارًا من عام 2024، يواجه العالم أزمات متعددة، تشمل تغير المناخ، والصراعات العنيفة، وتصاعد النزعة السلطوية، والتفاوت الاقتصادي، ومستويات قياسية من النزوح. يعتقد الكثيرون أن الحكومات والمؤسسات العالمية إما غير قادرة أو غير راغبة في التعامل مع هذه الحالة من "الأزمة المتعددة"، مما يترك المجتمعات لمواجهة التحديات بمفردها، غالبًا بدون موارد كافية. في ظل هذا الفراغ، تدخلت منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية للاستجابة للأزمات وتقديم الإغاثة، لكنها تعاني أيضًا من نقص في الموارد. وعلى مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، شهد العالم زيادة ملحوظة في الاحتجاجات السياسية والتعبئة الشعبية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. تعمل المجتمعات والجهات الفاعلة المدنية والحركات الاجتماعية والسياسية بشكل متزايد للمطالبة بتغييرات جوهرية وجذرية من الحكومات والمجتمع الدولي. هذه الحركات تسعى لاستعادة السلطة مما يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه هيمنة النخب والهيمنة الأوليغارشية على السياسة العالمية. ورغم أن التعاون بين القضايا والحركات لا يزال محدودًا، إلا أن هناك إدراكًا متزايدًا للترابط بين التحديات المحلية والديناميكيات العالمية. كما بدأت العديد من الجماعات والأفراد في استكشاف رؤى بديلة للعالم، مستلهمةً من أنظمة المعرفة الأصلية والفكر القادم من العالم الذي كان مستعمرًا سابقًا، بهدف تحدي النماذج الحداثية والأنساق السائدة. ومع ذلك، فإن هذه الجهود تواجه مقاومة من القوى المسيطرة والحركات القومية، كما أنها معرضة لخطر التوظيف ضمن إطار نيوليبرالي متعدد الثقافات.

في عام **2026**، وبعد سلسلة من القمم والمنتديات والتقارير التي دعت إلى إعادة السلطة إلى المجتمعات، تنشأ حركة #استثمر_في_السرديات_العادلة. يقودها الشباب وتحظى بدعم عابر للأجيال، وسرعان ما تنتشر عالميًا. تستهدف الحملة وسائل الإعلام التقليدية (المطبوعة، التلفزيون، الراديو) للضغط من أجل تمثيل أصوات أكثر تنوعًا ورواية قصص تعكس الواقع المعاصر. يراها الكثيرون استجابةً للصراعات في غزة والسودان وغيرها، حيث اعتُبرت وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا أكثر دقة من الإعلام التقليدي. لإضفاء التوازن على السرديات العالمية، تستعين المجتمعات بتقاليدها وأنظمة معارفها وفلسفاتها القائمة على العلاقات، مثل فلسفة أوبونتو، مستخدمةً رموزًا وأفعالًا تعزز الاعتراف المتبادل والتفاهم. تعزز هذه الجهود التعاون القائم على الإنسانية المشتركة، مما يخلق روابط تتجاوز منصات التواصل الاجتماعي. وتتحد الشبكات الرئيسية لتضخيم الأصوات المهمشة ورواية قصص جديدة.

في جنوب إفريقيا، تثير الحملة وسم #أنا_هنا، المستوحى من التحية الزولوية "ساوبونا" (أنا أراك)، لتشجيع الناس على مشاركة تجاربهم بصوتهم الخاص، مما يفسح المجال للسرديات المهملة ويتحدى الأطر السائدة في وسائل الإعلام الكبرى. في قبرص، تتعاون منصة إعلامية ثنائية المجتمع مع وسائل إعلام من جانبي الجزيرة المنقسمة، لتغطية الحياة اليومية للقبارصة الأتراك واليونانيين وأفراد الأقليات العرقية، مسلطةً الضوء على التباينات بين الشمال والجنوب. في البداية، تركز المقالات على الطعام—كجسر ثقافي بين المجتمعات—لكنها سرعان ما تتعمق في قضايا الهوية والانتماء. تنتشر هذه المبادرات عالميًا عبر منصات التواصل الاجتماعي وشبكات المجتمع المدني، ملهمةً جهودًا مماثلة في أماكن أخرى.

مع ذلك، يبدي العديد من الفاعلين المدنيين قلقهم إزاء التحيز وإمكانية التلاعب في وسائل التواصل الاجتماعي. استجابةً لذلك، تتعاون شبكات متعددة القطاعات—بما في ذلك شركات التكنولوجيا، والأكاديميون، والنشطاء، والمجموعات المجتمعية والفنانون—على تطوير خوارزميات تعزز الشمولية، وتعزز التفاعل الرقمي المحترم، وتقلل الأضرار الرقمية. تنشأ مبادرات للتحقق من الحقائق وجماعات بحثية، مستوحاة من تجارب مثل فريق ووتشدوغ في سريلانكا، وBOOM Live في الهند، و Correctiv في ألمانيا، لمكافحة المعلومات المضللة

ومحاسبة المؤسسات. تتعزز الروابط بين هذه المبادرات عالميًا، مما يقوي بنيتها التحتية.

يؤدي التدقيق العام إلى قيام بعض الحكومات بإدخال تغييرات، لكنها غالبًا ما تكون شكلية، مما يزيد من المطالبات بالإصلاحات الحقيقية. تزداد مكانة هذه الشبكات والحركات مع اكتسابها ثقة الجمهور، ويتم اللجوء إليها بشكل متزايد لتقديم رؤى خبرية حول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يؤثر على التغطية الإعلامية العالمية.

يُظهر مؤشر الاحتجاجات العالمي تزايد الانتفاضات ضد الحكم الاستبدادي والسياسات الاقتصادية الاستغلالية في جميع أنحاء العالم. تسهم المظالم المشتركة في تعزيز التعاون بين الفاعلين المدنيين على أساس التجارب المحلية. في باكستان، على سبيل المثال، يؤدي احتجاج شعبي واسع إلى استقالة الحكومة وإنشاء عملية انتقالية لضمان إدارة ديمقراطية شاملة. في نيجيريا، تستلهم الاحتجاجات الوطنية من الحركات الشبابية السابقة التي تحدّت الحكومات في كينيا ودول أفريقية أخرى. يرتفع النشاط العمالي استجابةً للأزمات الاقتصادية وقضايا حقوق العمال، ولكن تأثير النقابات العمالية عالميًا يظل متباينًا: ففي بعض الأماكن، تستعيد قوتها التفاوضية الجماعية، بينما تُستبعد في مناطق أخرى من طاولات التفاوض.

تكتسب زخمًا متزايدًا الحركات الاجتماعية والسياسية الداعية إلى أنظمة عالمية أكثر عدالة، تشمل التوزيع العادل للموارد وحقوق الأرض وإمكانية الوصول إلى المعرفة. يغذي هذا النمو المبادرات المجتمعية الخيرية، ومشاريع المساعدة المتبادلة—خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط—إلى جانب تعزيز الشراكات بين المنظمات المدنية عبر المناطق. تسعى هذه الحركات إلى التنمية الشاملة، وتؤكد على المعرفة الأصلية، وتعمل على تفكيك الممارسات واللغة الاستعمارية. تُبذل جهود لتوحيد الحركات المختلفة لتعزيز التغيير الجذري. في منطقة البحيرات العظمى الأفريقية، تتضافر جهود ناشطي العدالة الاجتماعية والمناخية والسلام لمعالجة التحديات المتشابكة بين عدم المساواة، والتدهور البيئي، والنزاع. ويركزون، من بين أمور أخرى، على إزالة الطابع العسكري عن السلام، مدركين أن العسكرة تعزز التدمير البيئي عبر ممارسات استغلالية مثل التعدين، كما تُعمّق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

بحلول عام **2030**، تزداد شعبية منصات التواصل الاجتماعي المملوكة للمجتمع في العديد من البلدان، مدفوعةً بحركة المصادر المفتوحة التي توفر بدائل لاحتكار التكنولوجيا. تصبح أدوات التحقق من الحقائق والمراجع المتقاطعة جزءًا أساسيًا من هذه المنصات، والتي تُصمم كمساحات عامة بدلاً من مؤسسات خاصة. تعزز خوارزمياتها المحتوى المتنوع والقصص من جميع أنحاء العالم، مما يمنح المبدعين—ولا سيما أصحاب الأصوات المهمشة—فرصة وصول أوسع. نتيجة لذلك، تزدهر الصحافة التي تركز على الإنسان والمجتمع، بينما تتراجع المنصات التي تعطي الأولوية للأخبار المزيفة والمحتوى المثير. تسلط طبعة خاصة من مجلة تايم ووسائل إعلامية رئيسية أخرى الضوء على ازدهار وسائل الإعلام البديلة، بما في ذلك البرامج الحوارية والبودكاست التي تتناول قضايا السلام والتضامن العالمي. تدعم تشريعات أوروبية رائدة هذا التحول من خلال تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي كمساحات عامة، لضمان معاملة عادلة لجميع المستخدمين والمحتوى. ومع ذلك، يثير بعض النشطاء تساؤلات حول مدى عمق هذا التغيير، إذ إن التنظيم الحكومي المتزايد قد يخدم المصالح القوية بدلًا من تعزيز الديمقراطية الحقيقية.

يسهم التحول التدريجي للمساحات العامة الرقمية، إلى جانب تصاعد النشاط المدني عبر القضايا المختلفة، في إعادة تشكيل السياسات الداخلية للعديد من الدول. بدأ التيار المحافظ والسلطوي، الذي طغى على أوائل العقد، في التراجع، حيث يقود الناخبون، مدعومين بالمجتمع المدني وزعماء سياسيين شباب، مطالبات بأنظمة حكم أكثر شمولية وعدالة ومشاركة ومساواة. تظهر أحزاب سياسية جديدة متعددة القواعد الانتخابية، تفوز بالانتخابات، وتدفع الأحزاب الليبرالية التقليدية إلى تبني سياسات أكثر تقدمية. في الولايات المتحدة، ولأول مرة في التاريخ، يتمكن

حزب ثالث من الفوز بمقاعد في مجلس الشيوخ والنواب خلال الانتخابات النصفية، مما يمنحه قوة في كسر الجمود التشريعي. تُحاسب الحكومات بشكل متزايد من قبل بنية تحتية مدنية عابرة للحدود، مما يؤدي إلى تحولات ملموسة، مثل رفع الأجور للعمال منخفضي ومتوسطي الدخل. مع تزايد الشعور بالتمثيل والقبول، تفقد الشعبوية والقومية المتطرفة جاذبيتهما.

مع توسع التنظيم الذاتي والشبكات العابرة للمناطق، تزداد شعبية الممارسات الديمقراطية التشاركية. تشكل المجتمعات في العديد من البلدان مجالس مواطنين محلية ووطنية، وحتى بعض المجالس الإقليمية، عبر استشارات مباشرة مع هذه التجمعات. يجري العمل على إنشاء جمعية مواطنين عالمية (GCA)، والتي رغم عملها خارج إطار الدول والحكومات، إلا أن نفوذها المتزايد يكشف عن نواقص ديمقراطية كبرى في الحوكمة العالمية. وتظهر أنّ التعاون الدولي المجدي ممكن خارج نظام الدولة القومية التقليدي.

يُعاد توجيه التمويل نحو المنظومات المدنية المحلية والعابرة للحدود، ويصبح من الممارسات الفضلى تخصيص 5٪ من الاستثمارات العامة العالمية للابتكار والتجريب، مما يعزز الأساليب الجديدة لمواكبة عالم مترابط. تُمكّن هذه التطورات الشبكات العابرة للمناطق من تعزيز قوتها الجماعية بفعالية أكبر وتنسيق الجهود للتأثير على الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف، مما يعزز التعاون التقدمي. كما تصبح العديد من الاقتصادات المحلية أكثر استدامة وأقل اعتمادًا على سلاسل التوريد العالمية، مما يدعم المبادرات المجتمعية ويعزز المسؤولية والقيم المدنية.

تستفيد العديد من الدول من دروس جائحة كوفيد-19 في عام 2020، لكنها لا تزال تواجه تحديات ناجمة عن أزمة المناخ المتزايدة التقلب وتأثيراتها على سلاسل التوريد والنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. ومع تزايد مطالب الناخبين باتخاذ إجراءات لضمان استدامة الحياة على كوكب الأرض للأجيال القادمة، تركز الحكومات في أوروبا وأمريكا الشمالية بشكل متزايد على التقنيات المستدامة والبنية التحتية الخضراء. في المقابل، تعمل الدول ذات الدخل المنخفض والمحدود على تنشيط الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية لتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية. ويساهم هذا التحول نحو تكامل اقتصادي إقليمي صديق للبيئة في تقليل الضغط على الدول الغنية بالموارد، مما يتيح لها إعادة استثمار عائداتها في اقتصادات أكثر تنوعًا، مع الاستمرار في تزويد الاقتصادات الانتقالية بالمواد الخام اللازمة.

في عام **2035**، وفي خضم تفاقم أزمتي المناخ والهجرة، يتم إطلاق إطار الحوكمة العالمية للمناخ (GCG) بعد فشل أنظمة تداول الكربون السابقة. يقود هذا الإطار ائتلاف من الجهات الفاعلة المدنية والجمعيات الشعبية والحركات الاجتماعية، ويضمن GCG التزام الحكومات الوطنية بالسياسات المناخية العالمية. يعتمد GCG على مبادئ المنفعة المتبادلة والمسؤولية الجماعية والتعزيز الإيجابي، متجنبًا التدابير العقابية. العنصر المركزي في النظام هو "الاعتمادات المناخية العالمية"، المرتبطة بأداء كل دولة والمدارة عبر صندوق GCG للمناخ، الذي يتلقى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع المشاركين. يقوم مجلس GCG للمناخ بمراقبة الامتثال والتقدم المحرز. يشير المحللون إلى أن العنصر الحاسم في نجاح النظام هو المشاركة الفعالة للمواطنين في جميع أنحاء العالم، حيث يصوتون على المبادرات المناخية عبر منصة رقمية. ويرون أن هذا النهج يعزز المواطنة العالمية والمسؤولية.

يلقي المتحدثون المشاركون في GCA خطابًا خلال مراسم التوقيع، حيث يستعرضون التطورات التاريخية للعقد الماضي. ويشيرون إلى عدد العوامل التي كان يجب أن تسير على النحو الصحيح، وعدد الأشخاص الذين كان عليهم النجاح في العمل معًا للوصول إلى هذا اليوم، قائلين: "لم يتوحد العالم

حول رؤية مشتركة للإنسانية من خلال صوت واحد قوي يوجه الآخرين، بل من خلال أشخاص في جميع أنحاء العالم يتحدثون ويعززون بعضهم البعض." وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، ينتشر وسم #BuildingTogether (#نبني_معًا) على نطاق واسع، حيث يشارك الناس قصصهم حول كيفية مساهمتهم في هذا الإنجاز داخل مجتمعاتهم.

يعتمد المجتمع المدني بشكل متزايد على العمل الخيري المجتمعي، ونماذج الأعمال المستدامة ذاتيًا، وشبكات التضامن العابرة للمناطق، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتجذرة في المجتمعات المحلية. ترفض العديد من منظمات المجتمع المدني التمويل التقليدي المشروط من الجهات المانحة، مطالبةً بدلاً من ذلك بمساهمات تضامنية لتصحيح الظلم التاريخي وتحقيق تحول عادل في توزيع الموارد. يشير تحالف كبير من شبكات الممولين إلى أنهم يعتبرون أنفسهم جزءًا من صندوق تضامن عالمي. وينقل عن أحد قادتهم قوله: "يبدو أن نظام التمويل العالمي في أوائل القرن الحادي والعشرين أصبح غير ذي صلة إلى حد كبير في أيامنا هذه."

يثير صعود مساحات اتخاذ القرار التشاركية، والمتنوعة، والمتساوية حماسة عالمية، خاصةً أنها تشكل مبادئ تنظيمية عادلة لنظام حوكمة عالمي جديد، يستند إلى أصوات المجتمعات المحلية والمجموعات المدنية. يشكل التوافق على القيم المشتركة وظهور منهجية معرفية جديدة للسلام الأساس لنظام معياري بديل. ويتجاوز هذا النظام الالتزامات الرسمية الواردة في الاتفاقيات الورقية، ليُمارَس عمليًا في المؤسسات والشبكات والجمعيات الناشئة حول العالم.

بعد أن وصلت مستويات العنف والنزاعات إلى ذروتها قبل عقد من الزمن، فهي في انخفاض لمدة ست سنوات متتالية. تمتلك المجموعات المدنية والجمعيات المحلية القوة لقيادة جهود السلام، بدعم من بنية تحتية متنوعة للموارد العالمية. كما أن تخفيف الضغوط الاقتصادية العالمية من خلال التحولات الخضراء وتعزيز القدرة على التكيف الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب تقليل النزاعات الجيوسياسية على المواد الخام، يتيح للمجتمع المدني أداء دور أكبر في الدبلوماسية وتعزيز العلاقات بين الأطراف المتنافسة المحتملة.

الجسور

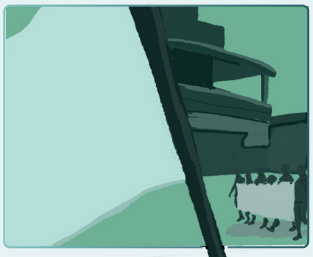

الصندوق 6
الاحتجاجات العالمية

"شهد التاريخ فترات تمردت فيها أعداد كبيرة من الناس على الأوضاع القائمة وطالبت بالتغيير، كما حدث في أعوام 1848 و1917 و1968. واليوم، نشهد فترة جديدة من تصاعد الغضب والاستياء، إلى جانب بعض من أكبر الاحتجاجات في تاريخ العالم" (الملخص التنفيذي).

شهدت الاحتجاجات العالمية تصاعدًا كبيرًا بين عامي 2006 و2020، حيث تم تسجيل 2,809 احتجاجات في 101 دولة، غطت أكثر من 93% من سكان العالم. وقد جاءت هذه الموجة نتيجة لتفاقم التفاوت الاقتصادي، وتزايد السخط السياسي، واستمرار المطالب الاجتماعية غير المستوفاة. وتعكس هذه الاحتجاجات شعورًا واسع النطاق بالإحباط تجاه الديمقراطية، والفساد، والظلم الاقتصادي، والإخفاقات في الحوكمة. وكانت أبرز المطالب تتعلق بالتمثيل السياسي، والعدالة الاقتصادية، والحقوق المدنية، والقضايا المرتبطة بالعدالة العالمية، مثل المخاوف البيئية، ومعارضة المؤسسات المالية العالمية.

لم تقتصر المشاركة في هذه الاحتجاجات على النشطاء التقليديين، بل شهدت انضمام شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة، والنساء، والشباب، والمجموعات العرقية التي تشعر بالتهميش بسبب الأنظمة السياسية والاقتصادية. كما تزامن تصاعد الحركات التقدمية مع بروز حركات اليمين الراديكالي، مما زاد من حالة الاستقطاب. وقد فاقمت جائحة كوفيد-19 الإحباطات القائمة بالفعل.

ورغم نجاح العديد من الاحتجاجات في تحقيق بعض الإصلاحات، لا سيما في مجالات الأجور والخدمات العامة، فإن التغييرات النظامية الكبرى لا تزال بعيدة المنال. وغالبًا ما تكون الحكومات الهدف الرئيسي لهذه الاحتجاجات، إذ تواجهها بالقمع، الذي يتجلى في الاعتقالات، والإصابات، وحالات الوفاة.

الزيادة في عدد الاحتجاجات العالمية القائمة على التظلمات والمطالب، 2006-2020

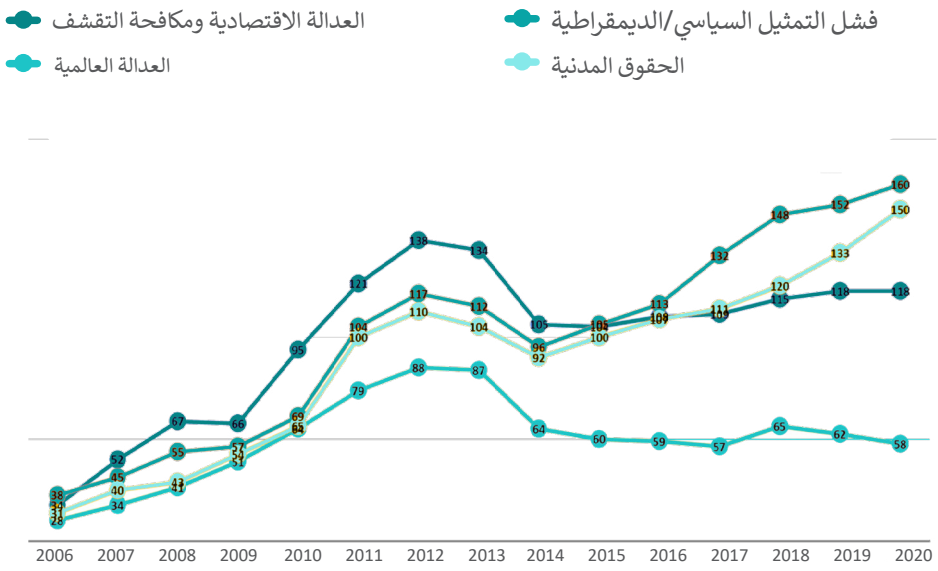

المصادر:
World Protests: A Study of Key Protest Issues in the 21st Century. Ortiz, I., Burke, S., Berrada, M., and Saenz Cortés, H. (2022). Friedrich-Ebert-Stiftung and Initiative for Policy Dialogue/Global Social Justice. Palgrave Macmillan. Available trough: https://carnegieendowment.org/features/global-protest-tracker?lang=en.

الصندوق 7
التكنولوجيا وبناء السلام

نحن عند مفترق طرق حاسم، حيث يمكن لدور التكنولوجيا في بناء السلام العالمي أن يُعمِّق الانقسامات أو يُجسِّرها. ومع تزايد تغلغل التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة، تصبح طبيعتها المزدوجة أكثر وضوحًا. فمن ناحية، استُخدمت الأدوات الرقمية كسلاح لنشر المعلومات المضللة، والتحريض على العنف، وتقويض التماسك الاجتماعي. ووفقًا لمسح عالمي أجرته اليونسكو عام 2023 حول تأثير المعلومات المضللة وخطاب الكراهية عبر الإنترنت، أفاد 67% من مستخدمي الإنترنت بأنهم واجهوا خطاب كراهية على الإنترنت، بينما أعرب 85% من المشاركين عن قلقهم بشأن تأثير المعلومات المضللة في بلدانهم، بما في ذلك التأثير المحتمل على الانتخابات المقبلة.

ومن ناحية أخرى، فإن الإمكانات الإيجابية للتكنولوجيا في تعزيز السلام لا تقل أهمية. إذ يمكن للمنصات الرقمية تسهيل الحوار، وبناء الجسور بين المجتمعات المنقسمة، وحشد الدعم العالمي لمبادرات السلام. وتُظهر الدراسات أن وسائل التواصل الاجتماعي لديها القدرة على تعزيز التماسك الاجتماعي والارتباط بين الأفراد. علاوة على ذلك، كان الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا في التعاون عبر الحدود أداة رئيسية في مواجهة التحديات العالمية، من تغير المناخ إلى الأزمات الإنسانية. وقد أظهرت جهود التنسيق التي استخدمت الأدوات الرقمية خلال جائحة كوفيد-19 مدى قدرة التكنولوجيا على توحيد الدول لتحقيق هدف مشترك من خلال الحفاظ على استمرارية الخدمات الأساسية عبر الحدود.

ومع ذلك، من الضروري الاعتراف بأن التكنولوجيا ليست مجرد "سيف ذي حدين" قد يؤدي إما إلى تقسيم المجتمعات أو توحيدها، بل إنها غيّرت بشكل جذري الطريقة التي نختبر بها الحياة، وبالتالي تؤثر في السياقات التي يحدث فيها الصراع والتعاون.

المصادر:

Mercy Corps. (2021, March). Understand the Links Between Social Cohesion and Violence. Available through: https://www.mercycorps.org/sites/default/files/2021-03/Niger_SCViolBrief_v6-2.pdf

Moukala, D., and Al-Ansar, F. (2024, June). Sahelian Women in Digital Spaces. Search for Common Ground. https://www.sfcg.org/report/women-in-digital-spaces-sahel/

Puig Larrauri, H., and Morrison, M. (2022). Understanding Digital Conflict Drivers. En H. Mahmoudi, M. H. Allen, & K. Seaman (Eds.), Fundamental challenges to global peace and security. Palgrave Macmillan. Available through: https://doi.org/10.1007/978-3-030-79072-1_9

Schirch, L. (2023). A Roadmap for Collaboration on Technology and Social Cohesion (Policy Brief No. 154). Toda Peace Institute. Available through: https://toda.org/assets/files/resources/policy-briefs/t-pb-154_a-roadmap-for-collaboration_schirch.pdf

UNESCO & IPSOS. (2023). Survey on the impact of online disinformation and hate speech. Available through: https://www.unesco.org/sites/default/files/medias/fichiers/2023/11/unesco_ipsos_survey.pdf

United Nations. (2021, 3 May). Security Council strongly condemns use of digital technologies for terrorist purposes, unanimously adopting resolution 2606 (2021) [press release]. Available through: https://press.un.org/en/2021/sc14607.doc.htm

الأبراج

في عام 2024، تواجه المؤسسات الديمقراطية الليبرالية في أوروبا وأمريكا الشمالية اختبارات صعبة نتيجة تصاعد الشعبوية، واستقطاب المجتمعات، وتنامي النزعة السلطوية. وفي الوقت ذاته، تؤدي القوة المتزايدة للدول الصاعدة مثل مجموعة بريكس+ (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، إلى جانب اقتصادات ناشئة قوية أخرى) إلى تصاعد التوترات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، مما يزيد من الضغوط على منظومة الحوكمة العالمية التي تعاني بالفعل من تداعيات الحروب وعدم الاستقرار الاقتصادي والتغير المناخي. تكشف هذه التحديات عن انقسامات أيديولوجية عميقة، حيث يشير بعض المحللين إلى اتساع الفجوة بين الغرب وبقية العالم، ويتجلى ذلك في تصاعد المقاومة ضد القوى الاستعمارية السابقة. وفي هذا السياق، تتحدى العديد من الدول في إفريقيا وآسيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية التزام الغرب بالمعايير الدولية، مشيرةً إلى استجاباته الانتقائية للفظائع وتوريده للأسلحة إلى مناطق النزاع خدمةً لمصالحه الخاصة. تواجه الدول منخفضة ومتوسطة الدخل أزمات ديون وإجراءات تقشفية يفرضها صندوق النقد الدولي، مما يعزز ضعفها البنيوي ويبقيها عالقة في أسفل سلسلة القيمة العالمية، عرضةً للاستغلال. ويرى المنتقدون أن العقلية الاستعمارية والهرمية لا تزال متجذرة في النظام متعدد الأطراف، مما يدفعهم إلى التشكيك في استقرار وتفوق النموذج الديمقراطي الغربي المزعوم. علاوةً على ذلك، فإن تقلص الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي نتيجة تخفيضات ميزانيات المانحين يحدّ من قدرة الفاعلين في المجتمع المدني على معالجة القضايا الرئيسية. وفي المقابل، برز مانحون جدد، لا سيما من الاقتصادات الصاعدة الكبرى في منطقة الخليج وآسيا وأمريكا اللاتينية.

بحلول عام **2026**، تتفاقم أزمة الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ومع صعود الأحزاب الشعبوية والسلطوية كقوى مهيمنة، تتعمق الانقسامات داخل المجتمعات. في الولايات المتحدة، تؤدي أعمال الشغب المؤيدة والمعارضة للقادة المنتخبين إلى تعبئة الميليشيات اليمينية في العديد من الولايات. وتقوم الحكومة الفيدرالية بنشر الحرس الوطني لقمع الاشتباكات، لكن هذه الاضطرابات تتسبب في دمار واسع وتعطل الدورات الانتخابية المقبلة. في ظل أزمتها الوطنية، تحول الولايات المتحدة اهتمامها وتمويلها بعيدًا عن الشؤون الدولية لمعالجة قضاياها الداخلية. في أوروبا، تهيمن الأحزاب اليمينية والمشككة في الاتحاد الأوروبي على معظم الحكومات. وفي مواجهة حالة الطوارئ المناخية العالمية وأزمة الهجرة، تختار هذه الحكومات تكثيف تحصين القارة الأوروبية. يتحول الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد إلى مشروع ضيق يركز على الحماية الاقتصادية الإقليمية ومنع الهجرة.

تظهر حالة الطوارئ المناخية بطرق غير مسبوقة ومتزامنة. ووفقًا للمنظمات المناخية والأرصاد الجوية، تصبح كل سنة بين 2026 و2029 الأكثر حرارة في التاريخ المسجل. في غرب آسيا وإفريقيا وأستراليا، تؤدي موجات الجفاف المستمرة والواسعة إلى خسائر فادحة في الأرواح البشرية والماشية، بالإضافة إلى اندلاع حرائق الغابات، ونقص حاد في الغذاء، ونزوح ملايين الأشخاص. في أمريكا اللاتينية وجنوب الصين، تتسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات في وفيات جماعية ودمار هائل للبنية التحتية، بينما تعاني الجزر في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ من فيضانات ساحلية متكررة.

كما يؤدي تفشي الأمراض في العديد من المناطق المتضررة إلى إثارة مخاوف عالمية من تفشي وباء جديد وأزمة صحية عالمية. وسط هذه الفوضى، تعزل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نفسيهما أكثر، مما يثير غضب مناطق أخرى تُركت بدون دعم كافٍ أو إمدادات لمواجهة الكوارث التي تواجهها. محاولات التفاوض للوصول إلى إمدادات الطوارئ من خلال النظام متعدد الأطراف تفشل إلى حد كبير، رغم نجاح بعض الاتفاقيات الثنائية.

تشعر العديد من الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بأنها فقدت كل الثقة في النظام الدولي، الذي يبدو أنه لا يخدم احتياجاتها. يدين رؤساء الدول في هذه المناطق أوروبا والولايات المتحدة لعدم استعدادهما لتصحيح الظلم التاريخي والانتقال من الخطابات إلى الأفعال عند التعامل مع بقية العالم. ويشيرون إلى فشل هذه القوى في تحمل مسؤوليتها عن مساهمتها غير المتناسبة في الاحتباس الحراري، باعتباره مثالًا آخر على هذا النمط، بالإضافة إلى استجاباتها المسيسة للنزاعات العالمية في اليمن وجنوب السودان وغزة وميانمار، وغيرها.

يصبح الشعار #إفريقيا_أولًا_والنفاق_ أخيرًا شائعًا في جنوب إفريقيا وكينيا ونيجيريا، وسرعان ما يؤثر على سياسات صناع القرار في جميع أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء. تنتشر نسخ مماثلة بسرعة إلى مناطق أخرى، لا سيما غرب آسيا وأمريكا اللاتينية. تتحول هذه الشعارات إلى نقطة محورية للمقاومة ضد نظام تمويل المناخ القائم، حيث تحصل المناطق الأكثر ضعفًا على الحد الأدنى من الدعم اللازم للتكيف مع تغير المناخ، رغم مساهمتها الضئيلة في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية.

تتحول سياسات الهوية إلى إطار قوي يستخدمه القادة الإقليميون لطرح الإقليمية كبديل لنظام الحوكمة العالمية المتداعي، مؤكدين أن التاريخ المشترك والقيم والثقافة الإقليمية تربط شعوبهم ببعضها البعض وتشكل أساسًا لوحدة سياسية قوية. تعمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بشكل متزايد ضمن المناطق الإقليمية ودون الإقليمية لدعم بعضها البعض. يؤثر الانقسام المتزايد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة، والدول التي كانت مستعمرة سابقًا من جهة أخرى، على علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) القادمة من الدول ذات الدخل المرتفع مع المجتمع المدني في أماكن أخرى. يتزامن تراجع التمويل من الجهات المانحة التقليدية للتنمية مع تزايد خيبة الأمل خارج أمريكا الشمالية وأوروبا بشأن صدق هذه المنظمات في إقامة شراكات متكافئة واحترام القيم والمعرفة والممارسات غير الغربية.

تسهم الجهات المانحة الجديدة، مثل البرازيل والمكسيك والهند والإمارات العربية المتحدة، في إعادة تشكيل نظام المساعدات العالمي، حيث تركز معظم مساهماتها على البنية التحتية والصحة والزراعة والهجرة والمساعدات الإنسانية. تقلل المنح المباشرة التي تقدمها هذه الجهات للمجموعات والمنظمات في مناطقها من اعتماد المجتمع المدني المحلي على المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها الوسيط. ومع ذلك، تواجه الشبكات المدنية العالمية تحديات متزايدة في ظل تقلص الموارد وتراجع أهميتها.

بحلول عام **2030**، تعيد العديد من المناطق تشكيل أنظمتها السياسية. يؤدي الانسحاب الكبير للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من التزاماتها العالمية إلى تسريع التعاون الإقليمي (ودون الإقليمي) لمعالجة آثار حالة الطوارئ المناخية العالمية التاريخية والأزمات الإنسانية المرتبطة بها. تعزز الحكومات الآليات الإقليمية وتكثف جهودها لمواجهة تغير المناخ، مع اختلاف الأولويات والتركيز بين المناطق. يؤدّي الفاعلون في المجتمع المدني، إلى جانب المجتمعات المحلية، دورًا رئيسيًا في التأثير على السياسات الإقليمية، وإدارة معظم عمليات الإغاثة الإنسانية بعد أزمة 2026. يقوي دورهم القيادي مكانتهم في الحوكمة الإقليمية ويمنحهم نفوذًا في الشؤون السياسية، رغم تباين درجة تأثير المجتمع المدني بين المناطق المختلفة. تعزز هذه التطورات الوعي الإقليمي والهويات الجماعية.

أصبحت المفاوضات التجارية والمناخية تجري بين الكتل الإقليمية، حيث أصبحت الترتيبات المتعددة الأطراف شبه منعدمة. تتصدر دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، مدفوعة بطفرة النفط اللاتينية، المفاوضات ككتلة إقليمية مستقلة، وتليها الدول الآسيوية والأفريقية التي تتخذ خطوات لتجاوز المؤسسات المالية التقليدية. تتزايد التجارة بالعملات المحلية (المقايضة)، أو عبر العملات الرقمية وتكنولوجيا البلوكتشين،

مع توسيع المؤسسات المالية الجديدة مثل بنك التنمية الجديد (New Development Bank).

ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة، ويستمر العنف في بعض السياقات. على سبيل المثال، تتولى الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية وعصابات المخدرات السيطرة على أجزاء من الأراضي وتؤدي وظائف حكومية. تؤدي جهود القادة الإقليميين والمؤسسات الإقليمية لتسوية هذه الصراعات عبر ترتيبات لتقاسم السلطة بين الأطراف المتنازعة إلى جدل واسع، حيث يرى المجتمع المدني أن هذه الاستراتيجيات تقوض حقوق المواطنين وتعزز صعود نخب سلطوية تستخدم العنف لتحقيق أهدافها. كما يشير الناشطون إلى أن الحرب والعنف يتجاوزان الحدود السياسية أو الإقليمية، داعين بدلاً من ذلك إلى تعزيز التفاعل المجتمعي عبر الحدود وتوسيع شبكات التجارة الإقليمية.

مع انشغال الولايات المتحدة عن الناتو وانطواء الاتحاد الأوروبي لمواجهة تراجعه الداخلي، تتمكن روسيا من إقامة حكومة وصاية في أوكرانيا، مستفيدة من تراجع الدعم الدولي للبلاد. ورغم استمرار المقاومة من قبل حركات حرب العصابات والتمرد، تتجرأ روسيا على تعزيز نفوذها في دول آسيا الوسطى والقوقاز عبر الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية. يترسخ دور روسيا كوسيط قوة إقليمية، مما يزيد من حدة التوترات بين روسيا وتركيا.

في حين أن الإقليمية تتجلى بطرق مختلفة حول العالم، فإن مستوى التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية يزداد بشكل خاص على المستوى الإقليمي (ودون الإقليمي). في إفريقيا، تعمل المنظمات دون الإقليمية بفعالية على معالجة القضايا العابرة للحدود، مع دمج شبكات المجتمع المدني بدرجات متفاوتة. يؤدّي الاتحاد الإفريقي دور المنتدى الدبلوماسي لكنه يفتقر إلى النفوذ وآليات التنفيذ القوية، بينما تهيمن القوى الإقليمية الكبرى على السياسة الإقليمية الأوسع. في غرب آسيا، تنقسم المنطقة بين تحالفين—أحدهما بقيادة إيران والآخر بقيادة السعودية—مما يحد من دور المجتمع المدني بسبب طبيعة الأنظمة الاستبدادية. كما تستمر التوترات حول إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة حديثًا.

في أمريكا اللاتينية، يعد التكامل الإقليمي ودون الإقليمي خطوة نحو تعاون أوسع يشمل منطقة الكاريبي أيضًا. تقود هذه الجهود البرازيل والمكسيك، اللتان عززتا نفوذهما من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والإغاثة الإنسانية بعد كوارث عام 2026. ومع وجود تحديات مثل الخلافات السياسية، والتفاوتات الاقتصادية، والمسافات الجغرافية، إلا أن تقدمًا ملحوظًا يتم تحقيقه في التكامل التجاري والتعاون البيئي. كما يُعترف بأهمية المنتديات التنسيقية للمجتمع المدني في تعزيز التعاون الإقليمي.

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تظل العلاقات متوترة بسبب التنافس المستمر بين الهند والصين واليابان. وعلى الرغم من التوصل إلى بعض الاتفاقيات بشأن التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والاستجابة لها بعد أزمة 2026، إلا أن التنافس على النفوذ والهيمنة على الأسواق الإقليمية لا يزال شديدًا. ومع ذلك، فإن غزو الصين لتايوان يُحدث تحولًا جذريًا في الديناميكيات السياسية. نظرًا لغياب التدخل الفعال من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقوة الصين العسكرية، فإن الاحتلال يتم بسرعة، رغم استمرار مقاومة المجموعات المسلحة التي تنفذ هجمات ضد القوات الصينية. في المقابل، تعزز اليابان والهند وكوريا الجنوبية دفاعاتها. تحاول الدول الأصغر في جنوب شرق آسيا تعزيز التعاون الإقليمي (ودون الإقليمي) لتحقيق قدر أكبر من الاستقلال، لكن اعتمادها الكبير على المساعدات التنموية الصينية يحد من قدرتها على المناورة. يواجه الاقتصاد العالمي اضطرابات خطيرة، حيث تتأثر سلاسل التوريد العالمية بشكل كبير.

تترجم الحقائق الجغرافية بترك بعض الدول لمواجهة مصيرها بمفردها، خاصة الدول الجزرية التي تشكل مستويات البحر المرتفعة تهديدًا متعدد الأبعاد لها. فيما تسعى الدول الواقعة عند تقاطع المناطق المختلفة، مثل تركيا وإندونيسيا والمغرب وأفغانستان، إلى لعب دور الوسيط، ولكن بنجاحات متفاوتة. تواجه الفئات الأكثر ضعفًا داخل المناطق، مثل عديمي الجنسية ومجتمعات الميم والنساء وغيرها من الفئات، صعوبات في الحشد والتأثير. ومع تغير بيئة التمويل، تتراجع قضايا الحقوق والتمكين والعدالة الاجتماعية إلى الهامش.

بحلول عام **2035**، تظهر ترتيبات حوكمة بديلة في مناطق مختلفة، تعكس القيم والثقافات الإقليمية. غالبًا ما يؤدي ذلك إلى عودة الأنظمة القيادية التقليدية الحديثة على المستوى المحلي، وأحيانًا مع فرض قيود على حقوق مجتمع الميم أو تقييد دور المرأة. ومع ازدياد تأثير الثقافات والهويات المحلية والإقليمية وأشكال العمل والمعرفة على المجتمع المدني، بات يوجد تنوع كبير في كيفية تعامل المجتمعات مع آثار تغير المناخ. تتبلور هويات قوية في المناطق التي تتمتع بتجانس لغوي أو ثقافي نسبي، مثل أمريكا اللاتينية ودول البلطيق والدول الإسكندنافية، بينما تشهد المناطق الأكثر تنوعًا صراعات حول الهيمنة الثقافية ومقاومة الاستيعاب. في الأوساط الأكاديمية، يزداد القلق من أن الهويات الإقليمية قد تتجاهل التعقيدات داخل المناطق الإقليمية (ودون الإقليمية)، مع ازدياد السخط على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وهو ما يظهر في احتجاجات صغيرة في أماكن مختلفة.

يشكك البعض في تأثير النظام الإقليمي الجديد على الشباب والنساء والفئات المهمشة، لا سيما مع تراجع دور الشبكات العالمية للمجتمع المدني التي كانت تدافع عنهم وتوفر لهم الموارد وإمكانية الوصول إلى صناع القرار. بينما يعرب آخرون عن أسفهم لغياب آليات حوكمة عالمية فعالة لمعالجة قضايا مثل تغير المناخ. ورغم أن دول بريكس+ أصبحت منتدى أكثر أهمية للنقاشات العالمية، إلا أن معظم المناطق تركز على القضايا الداخلية وتعزيز الاكتفاء الذاتي، في غياب حافز حقيقي لتعزيز نظام عالمي أكثر تكاملًا. كما تتبع المناطق المختلفة معايير وقيم متباينة، حيث يقتصر معظم التعاون بين الأقاليم على التجارة، خاصة في السلع والمواد الخام التي لا يمكن الحصول عليها محليًا.

تحذر بعض مراكز الأبحاث من مخاطر عدم الاستقرار وتصاعد التوترات بين المناطق، نظرًا لاتجاهها نحو الانعزال وتعزيز تصورات التفوق الذاتي. كما تسلط الضوء على وضع الفاعلين في المجتمع المدني المحلي والمجتمعات، الذين أدّوا دورًا محوريًا خلال الكوارث البيئية وما تلاها، لكنهم يجدون أنفسهم الآن مستبعدين بشكل متزايد من منتديات الحوكمة، ويتعرضون لضغوط متزايدة من الحكومات والمجموعات الاقتصادية التي تميل إلى إبرام اتفاقيات النخبة وتعزيز النزعات السلطوية.

يؤدي هذا الاتجاه إلى تقييد وصول المجتمع المدني إلى التمويل، الذي كان يتم تسهيله في السابق من خلال الهيئات الإقليمية. ومع دخول معظم الاقتصادات في حالة ركود، تبقى مصادر التمويل المستدامة محدودة. ونتيجة لذلك، تصبح المجتمعات المدنية أكثر تشرذمًا، وتبدأ في الانحياز إلى مصالح سياسية واقتصادية مختلفة.

الأبراج

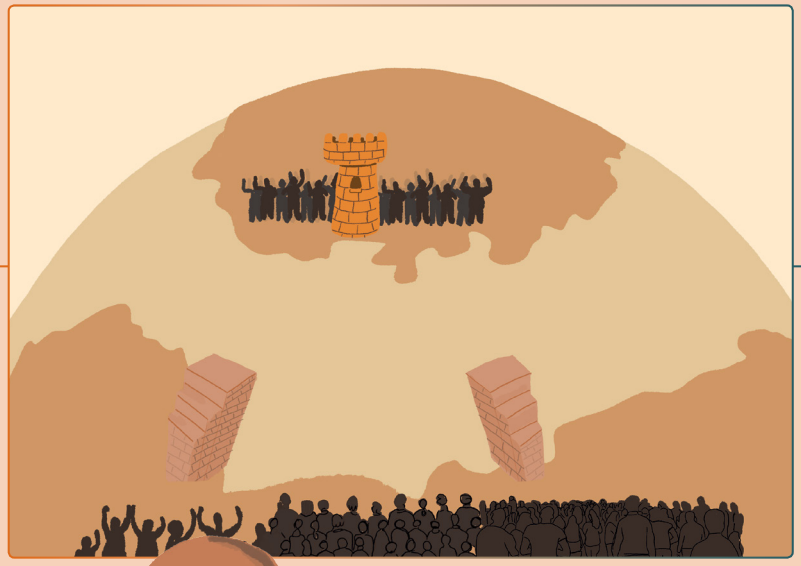

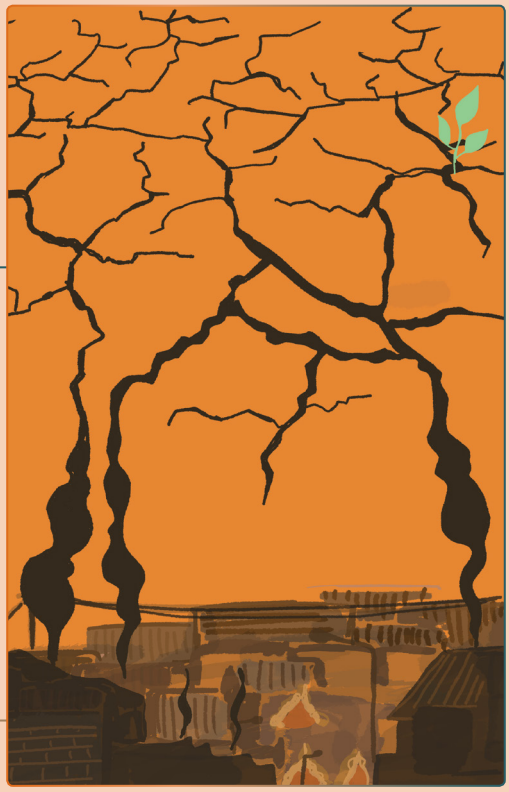

الصندوق 8
التغير المناخي والنزاعات المسلحة

ترتبط الارتفاعات غير الطبيعية في درجات الحرارة وظواهر الهطول المطري المتطرفة بزيادة المخاطر العالمية للنزاعات المسلحة. تسهم هذه التغيرات المناخية في تصعيد النزاعات، لا سيما في المناطق التي تعاني بالفعل من نقاط ضعف هيكلية. ومع ذلك، تظل العوامل الأساسية طويلة الأمد، مثل الظروف الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، هي الأكثر تأثيرًا في تحديد مخاطر اندلاع النزاعات المسلحة. وبينما يؤدي التغير المناخي إلى تفاقم هذه المخاطر، فإنه ليس العامل الأساسي المحرك لها.

يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤدي إلى تصعيد النزاعات المسلحة أو تهدئتها أو قد لا يكون لها أي تأثير يُذكر، وذلك وفقًا للسياق المحدد وكيفية إعادة تشكيل الكوارث البيئة الاستراتيجية للأطراف المتنازعة. قد تتسبب الكوارث في تصعيد النزاع عندما تؤدي إلى إضعاف سيطرة الحكومات، أو زيادة مشاعر السخط، أو خلق فرص للمجموعات المتمردة لتجنيد أفراد جدد أو شنّ هجمات. على العكس، قد يحدث تخفيف للنزاع عندما تتسبب الكوارث في أضرار جسيمة لأحد أطراف النزاع أو أكثر، مما يقلل من قدرتهم على الاستمرار في العنف. يمكن أن يؤدي تضرر البنية التحتية أو تراجع القدرة العسكرية إلى فرض حالة سلام مؤقتة. غالبًا ما يتم تفسير التغير في شدة النزاعات من خلال التحولات الاستراتيجية أكثر من كونه ناتجًا عن مشاعر الغضب أو التضامن. فالقوات الحكومية والجماعات المتمردة تتكيف مع التغيرات في الموارد، والرأي العام، والظروف العسكرية في أعقاب وقوع الكوارث.

المصادر:

Ide, T. (2023). Catastrophes, Confrontations, and Constraints. How Disasters Shape the Dynamics of Armed Conflicts. Cambridge, MA and London, England: The MIT Press.

Ge, Q., Hao, M., Ding, F., Jiang, D., Scheffran, J., Helman, D., and Ide, T. (2022). Modelling armed conflict risk under climate change with machine learning and time-series data. Nature Communications, 13, 2839. Available through: https://doi.org/10.1038/s41467-022-30356-x

Puig Larrauri, H., and Morrison, M. (2022). Understanding Digital Conflict Drivers. In: H. Mahmoudi & M. H. Allen (Eds.), Fundamental Challenges to Global Peace and Security (pp. 169-200). Cham: Palgrave Macmillan. Available through: https://doi.org/10.1007/978-3-030-79072-1_9

الصندوق 9
تقلّص الفضاء المدني

- يعيش ما يقرب من 3 من كل 4 أشخاص في ظل أنظمة استبدادية.
- تعيش نسبة 2.1% فقط من الأشخاص في دول تتمتع بمجال مدني مفتوح.
- 10 دول استبدادية مسؤولة عن 80% من القمع العابر للحدود ضد النشطاء.

يتقلص المجال المدني عالميًا، مما يصعب على الناس الدفع بالحلول المطلوبة لمواجهة الأزمات الحالية. وفقًا لمنظمة CIVICUS، وهي تحالف عالمي لمنظمات المجتمع المدني والنشطاء يقوم بتحليل مستمر لحالة المجتمع المدني، فإن 30.6% من سكان العالم يعيشون حاليًا في دول ذات مجال مدني مغلق، وهي النسبة الأعلى منذ سنوات. يرتبط هذا الاتجاه المقلق بانتشار الاستبداد على نطاق واسع، حيث قامت حكومات منتخبة في عدة مناطق بتقويض العمليات الديمقراطية لترسيخ سلطتها. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت قوة الحركات اليمينية المتطرفة، حيث أصبح لها تأثير كبير بدون الحاجة حتى إلى شغل مناصب سياسية، إذ تمكنت من تغيير المعايير السياسية بطرق جوهرية. تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات متزايدة بسبب تسليح التكنولوجيا لنشر المعلومات المضللة، إلى جانب استخدام الذكاء الاصطناعي لقمع أصوات المعارضة.

مع استمرار انكماش الفضاء المدني عالميًا، يصبح مستقبل المجتمع المدني العالمي غير مؤكد. فالاستبداد، والتلاعب التكنولوجي، وصعود الحركات اليمينية المتطرفة، جميعها تهدد الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات الملحّة، مثل التغير المناخي، وعدم المساواة، والنزاعات العنيفة.

المصادر:

CIVICUS. (2024, March). State of Civil Society Report. Available through: https://www.civicus.org/index.php/state-of-civil-society-report-2024
Funders' Initiative for Civil Society (FICS). (2019, March). Rethinking civic space in an age of intersectional crises: a briefing for funders. Available through: https://www.fundersinitiativeforcivilsociety.org/wp-content/uploads/2022/01/FICS-Rethinking-Civic-Space-Report-FINAL1.pdf

الصندوق 10
عدم المساواة والنزاع المسلح

ترتبط عدم المساواة ارتباطًا وثيقًا بالنزاع، كما يتضح من العديد من الدراسات التي تناولت أبعادًا مختلفة لعدم المساواة. ويُعد عدم المساواة الأفقي—أي الفجوات بين المجموعات على أساس العرق أو المنطقة أو الدين—عاملًا رئيسيًا في اندلاع النزاعات المسلحة. تظهر مراجعة الأدبيات أدلة قوية على أن التفاوتات الاقتصادية والسياسية بين الفئات المهمشة تزيد بشكل كبير من مخاطر نشوب الصراعات العنيفة.

يؤدي عدم المساواة الأفقي إلى تفاقم مشاعر الظلم، مما يدفع الجماعات إلى التمرد عندما تشعر بأنها محرومة بشكل منهجي مقارنة بغيرها. ويوفر هذا النوع من عدم المساواة، القائم على الانتماء الجماعي، الدافع والفرصة للتعبئة، لا سيما عند اقترانه بهوية جماعية قوية وقيادة مؤثرة. ومع ذلك، فبينما تسعى الفئات المحرومة إلى معالجة مظالمها، قد تلجأ الفئات الأكثر امتيازًا إلى العنف لحماية سيطرتها ومواردها.

تشير فرضية فخ النزاع وعدم المساواة إلى أن عدم المساواة لا يؤدي فقط إلى النزاع، بل إن النزاع نفسه يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة. فالصراعات العنيفة طويلة الأمد، خاصة تلك التي تستمر لأكثر من خمس سنوات وتخلّف خسائر بشرية كبيرة، تؤثر بشكل غير متناسب على المناطق الأكثر تهميشًا، مما يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. ويؤدي ذلك إلى حلقة مفرغة يصبح فيها عدم المساواة وقودًا للنزاع، في حين يزيد النزاع بدوره من عمق الفجوات الاجتماعية، مما يوقع المجتمعات في حالة مستمرة من عدم الاستقرار.

تلعب البُنى الاقتصادية أيضًا دورًا في هذه الديناميكية. فمن منظور القطاعات الاقتصادية المزدوجة، تظهر الأبحاث أن الدول التي تعتمد على قطاع تقليدي واسع يتميز بانخفاض الأجور وضعف القدرة على تحريك الثروة، تكون أكثر عرضة للنزاعات. في المقابل، فإن الدول التي تتمتع بقطاعات حديثة أكثر إنتاجية تميل إلى تسجيل معدلات عنف أقل، حيث إن التنمية الاقتصادية تساهم في رفع مستوى الأجور وتقليل جاذبية التمرد.

المصادر:

Dahlum, S., Nygård, H. M., Rustad, S. A., and Østby, G. (2019). The Conflict-Inequality Trap: How Internal Armed Conflict Affects Horizontal Inequality. (UNDP Human Development Report Background Paper No. 2-2019). United Nations Development Programme. Available through: https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr19bpconflictinequalitytrapfinal.pdf

Hillesund, S., Bahgat, K., Barrett, G., Dupuy, K., Gates, S., Nygård, H. M., Rustad, S. A., Strand, H., Urdal, H., and Østby, G. (2018). Horizontal inequality and armed conflict: A comprehensive literature review. Canadian Journal of Development Studies 39(4), 463–480. Available through: https://doi.org/10.1080/02255189.2018.1517641

Vestby, J., Buhaug, H., and von Uexkull, N. (2021). Why do some poor countries see armed conflict while others do not? A dual sector approach. World Development, 138, 105273. Available through: https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.105273

مصفوفة السيناريوهات

قد يشمل المستقبل الفعلي الذي يتكشف في الواقع مزيجًا من جميع السيناريوهات الأربعة، بالإضافة إلى سيناريوهات أخرى لم يتم تصورها هنا. من أجل رؤية هذه الديناميكيات المعقدة ومناقشتها بشكل أكثر وضوحًا، نتخيلها كسيناريوهات متميزة. يقارن الجدول أدناه السيناريوهات بناءً على عدة عوامل ذات صلة بالتعاون العالمي من أجل السلام.

الجدران	المتاهة	الجسور	الأبراج
ما هي العقليات والقضايا التي تولى إليها الأولوية؟			
العزلة، السلطوية، وأولويات القومية تهيمن، مع تركيز الحكومات بشدة على الدفاع العسكري والسيطرة على الحدود بدلاً من الدبلوماسية.	إصلاح التعددية يكتسب زخمًا، مع التركيز على الإصلاحات الهيكلية للأنظمة العالمية الحاكمة المتقادمة.	تهيمن عقلية التضامن الشعبي والتعاون القاعدي، مع الدفع نحو الشمولية والإنسانية المشتركة.	الإقليمية وحماية الاقتصاد، مدفوعان بالمقاومة للقوى الاستعمارية السابقة وتوسع الكتل الاقتصادية الإقليمية.
من هم الفاعلون الرئيسيون؟			
الحكومات القومية، التحالفات العسكرية، والنخب الاقتصادية.	ائتلاف من دعاة إصلاح الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقوى العالمية الناشئة والرئيسية.	الجهات الفاعلة المدنية، المجتمعات المحلية، الحركات الشبابية، وشبكات التضامن العابر للمناطق.	المنظمات والقوى الإقليمية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الإقليمي.
كيف يتم التعامل مع النزاع العنيف والسعي إلى السلام؟			
يتم التركيز بشكل أساسي على العسكرة، وزيادة ميزانيات الدفاع والتدخلات العسكرية.	جهود بناء السلام مرتبطة بإصلاحات الأمم المتحدة مع التركيز على دور تعددي قوي في عمليات السلام.	جهود السلام في النزاعات الكبيرة والصغيرة تقودها بشكل متزايد الجهات المدنية، مع التركيز على نزع الطابع العسكري والنهج المجتمعية للسلام.	الوساطة بين القوى الإقليمية، واتفاقيات تقاسم السلطة الهشة والمتنازع عليها.
أين يحدث التعاون في الغالب؟			
محدود ومقتصر إلى حد كبير على التحالفات الأمنية.	يركز على المنصات متعددة الأطراف، مثل عمليات إصلاح الأمم المتحدة وجهود بناء السلام.	يمتد عبر الشبكات المدنية المحلية والإقليمية والعالمية.	يحدث بشكل أساسي داخل المنظمات والشبكات الإقليمية.
ماذا يحدث لتمويل التعاون؟			
انخفاض حاد في التمويل، مع إعادة توجيه الموارد نحو الإنفاق العسكري.	زيادة معتدلة في التمويل للمبادرات الإصلاحية (النظام العالمي؛ جهود بناء السلام المحلية).	زيادة كبيرة في التمويل، مع توفير الموارد من قاعدة واسعة ومتنوعة (الحركات الشعبية والمبادرات المدنية)، مع التركيز على النظم البيئية العابرة للمناطق.	انخفاض في التمويل، لكنه يُعاد توجيهه نحو الاعتماد الإقليمي على الذات وحماية الاقتصاد.
كيف يكون وضع الجهات الفاعلة المدنية؟			
مهمشة، مع تعرض العديد من الفاعلين المدنيين للقمع والقيود على أنشطتهم.	تكتسب نفوذاً متزايداً في عمليات الإصلاح، وتُدرج في آليات الحوكمة العالمية.	أكثر استقلالية وقوة، حيث تقود المبادرات العابرة للحدود وتؤثر على هياكل الحوكمة.	نشطة في المبادرات الإقليمية، لكنها تعاني من التشرذم بسبب نقص التمويل والدعم المستمر.

استخدام السيناريوهات

عند تطوير السيناريوهات، نقوم بإنشاء لغة مشتركة تتيح لنا مناقشة التحديات والفرص الحالية والمستقبلية. يتيح لنا هذا التبادل اتخاذ قرارات مستنيرة وبناء تحالفات استراتيجية لتعزيز المستقبل الذي نطمح إليه. لذلك، لكي تكون السيناريوهات فعالة، من الضروري أن يتأمل الناس فيها ويتفاعلوا معها بالنقاش. يمكن أن يكون هذا التأمل فرديًا أو جماعيًا، مباشرًا أو افتراضيًا.

يمكنكم استخدام السيناريوهات ضمن المجموعات والشبكات التي تنتمون إليها بطرق متعددة، كما تقترح الأمثلة التالية:

ناشطون في المجتمع المدني أو مُساهمون في بناء المجتمعات: فكّروا في تعزيز الحوار حول السيناريوهات وتأثيراتها بين مجموعات المجتمع، مثل مجموعات النساء، والمجموعات البيئية، وغيرها.	معلمون أو أساتذة جامعة: فكّروا في دمج السيناريوهات في أساليب التدريس.	رجال أعمال أو سيدات أعمال: فكّروا في استخدام السيناريوهات للتخطيط الاستراتيجي، واختبار مدى صلابة استراتيجيتكم في سيناريوهات مستقبلية مختلفة.
فنانون: فكّروا في كيفية ترجمة قصص السيناريوهات إلى معارض، أو رسوم توضيحية، أو جرافيتي، أو مسرح، أو أفلام، وغيرها من الوسائط الفنية.	مسؤولون حكوميون: فكّروا في استخدام السيناريوهات لاختبار مدى قوة برنامجكم السياسي، والتفكير في الخطوات الإضافية التي يمكنكم اتخاذها للتأثير إيجابيًا على المستقبل.	مواطنون: فكّروا في كيفية ارتباط هذه السيناريوهات باختياراتكم السياسية ومشاركتكم المدنية، بالإضافة إلى عملكم على مستوى المجتمع المحلي.
متخصصون في التنمية (الوطنية أو الدولية): فكّروا في استخدام السيناريوهات لتعزيز الحوار الداخلي داخل مؤسستكم والتأمل في فعالية وملاءمة أساليب العمل الحالية.	إعلاميون أو صحفيون: فكّروا في تسليط الضوء على السيناريوهات وإدخالها في الخطاب العام لتعزيز التفكير والحوار المجتمعي.	موظفون مدنيون (المستوى الوطني أو الدولي): فكّروا في كيفية استخدام السيناريوهات لتحديد الفرص التي تساهم في تحقيق المزيد من العدالة والاستدامة ضمن منظومة بناء السلام الحالية.

نحو العمل التعاوني

في عالم تشكله التحديات العالمية المشتركة والسياقات المحلية المتميزة، يتطلب بناء سلام دائم تعاونًا يعبر الفجوات ويعيد تشكيل المساحات التي نعمل ونتفاعل من خلالها. تسعى مبادرة RESPACE إلى تصور مستقبل تتجاوز فيه التعاونات العالمية من أجل السلام الأنظمة الراسخة، مما يتيح قيادة فاعلة لمختلف الجهات الفاعلة المدنية حول العالم. نحن نؤمن بأنه من دون إعادة تصور وتوسيع ما هو أبعد من الهياكل والآليات الحالية، لن يكون منع النزاعات العنيفة وتحقيق سلام مستدام أمرًا ممكنًا. وبينما ننتقل من تطوير السيناريوهات إلى السعي نحو عملٍ تعاوني، يصبح من الواضح بشدة الحاجة إلى مساحات وبُنى تحتية عالمية عادلة لدعم السلام المستدام.

هذه الرؤية بطبيعتها "عابرة للمحليات"—فهي لا تقتصر على "المحلي" أو "العالمي"، بل تقوم على شبكات متداخلة ومترابطة. إنها تشجع المجتمعات والمنظمات والأفراد على التفاعل عبر المناطق والقطاعات، وخلق مساحات للسلام تكون متجذرة بعمق ولكنها متصلة أيضًا—متجاوزة الحدود السياسية والمؤسسية والثقافية.

تدعو RESPACE إلى تعاونات وشراكات تعيد تموضع كيفية تواصلنا وتنظيمنا ودعمنا لبعضنا البعض. تقدم السيناريوهات مسارات محتملة للمستقبل تحمل قوى مدمرة ولكنها تحتضن أيضًا إمكانات عميقة للتغيير التحولي. يجب أن تدفعنا الديناميكيات الهدّامة إلى الاعتراف بهذه اللحظة التاريخية المروعة، وكسر الأنماط التي تعزز عدم المساواة والاستقطاب والعنف المسلح. وعلى الجانب الآخر، يجب أن تفتح الطاقة الإبداعية والتعبئة العالمية عقولنا أمام بدائل نظامية، وتوجه سعينا نحو المسارات المستدامة التي تتيحها السيناريوهات.

تشير السيناريوهات إلى بعض العناصر التحفيزية: يمكن أن يؤدي الاهتمام المشترك للناس بالتنظيم الديمقراطي الذاتي على مستويات مختلفة إلى إنشاء مجالس مواطنين (عالمية) وهياكل ديمقراطية للحكم الإقليمي والعالمي. يمكن إعادة توظيف التكنولوجيا لضمان إدماج أصوات المهمشين في الخطابات العالمية، وتعزيز الفهم المتبادل في عالم يزداد انقسامًا. هناك فرصة لإصلاح ميثاق الأمم المتحدة، مما قد يمكنها من تحقيق إمكاناتها في الحد من العدوان العسكري وتعزيز التنمية العادلة والمنصفة. يمكن اختيار سياسات اقتصادية وأشكال تعاون تضمن للجميع العيش بكرامة والانتماء الحر إلى الآخرين، مع ضمان مستقبل كوكبنا وسكانه.

لن يكون التقدم نحو عالم أكثر سلمًا ممكنًا إذا لم نتجاوز التصورات المجزأة والميكانيكية والقطاعية لما يعنيه التقدم البشري وكيفية تحقيقه—وهذا، على الأقل، هو أحد الدروس التي نستخلصها من السيناريوهات. وبينما تقدم السيناريوهات لمحات عن المستقبل، فإنها تدعونا أيضًا إلى تنشيط ذاكرتنا، وتذكُّر تواريخ الأماكن والشعوب المختلفة، ودمج ذلك في رؤيتنا للتغيير الاجتماعي كممارسة عالمية لا تحكمها الجهات المانحة ولا تستند إلى التسلسل الهرمي، بل ترتكز على التضامن والدعم المتبادل.

لجعل هذه الرؤية واقعًا، ندعو كل من لديه مصلحة في مستقبل السلام—محليًا وعالميًا، سواء في البيئات متعددة الأطراف، أو كجزء من حكومة، أو حركة عابرة للحدود، أو مجتمع مدني، أو قطاع خاص—إلى أن يكون معماريًا ممارسًا في إعادة تشكيل كيفية عملنا معًا عبر الحدود والقضايا والمجتمعات. يمكن أن يكون التعاون تحوليًا عندما ننسج شبكات جديدة، وننشئ مساحات مشتركة، ونعزز علاقات شاملة وعادلة وقابلة للتكيف وقوية.

يمكن أن يظهر نظام بيئي جديد من خلال تبادل المعارف، ومشاركة الموارد، وتعزيز جهود بعضنا البعض، مع تقدير التصورات المتنوعة لمستقبل أفضل. هنا، تعتمد الجهود العالمية والمحلية على بعضها البعض، حيث يدعم كل منهما الآخر لبناء بنى تحتية للسلام تعكس الحقائق المحلية، بينما تستفيد من التضامن العالمي.

تذكرنا تجاربنا في مبادرة RESPACE أن التعاون ليس فكرة بعيدة المنال؛ بل يبدأ بحوارات واقعية وعمل مشترك، حيث تجتمع الأصوات المتنوعة للتعلم ووضع الاستراتيجيات والنمو كقوة متماسكة. بالنسبة لنا، لا يقتصر التعاون على الاستجابة للاحتياجات الفورية؛ بل يفتح مساحات يمكن أن يظهر فيها الحوار والإبداع والهياكل الجديدة.

الأمر منوط إذًا بكل واحد منا لإعادة النظر في الأدوار التي نؤدّيها، وإعادة تقييم طرق عمل مؤسساتنا ومنظماتنا، وفتح منصاتنا وحركاتنا للأفكار والشراكات المتنوعة. بناءً على مواقعنا وقدراتنا، ستظهر مسؤوليات مختلفة لنحملها وفرص متنوعة لنغتنمها. السيناريوهات واضحة: لا وجود لتطور طبيعي نحو مستقبل أفضل، ولا حلول سهلة تعفينا من الحاجة إلى إحداث تغيير جذري في طرق عملنا وهياكلنا التنظيمية. إذا كنت ضمن منظومة المساعدات، فقد يكون من مسؤوليتك الدفع باتجاه تحول جذري للمجتمع المدني الدولي أو البحث عن حلفاء لإصلاح هياكل الحوكمة العالمية. وإذا كنت خارج منظومة المساعدات، فقد يكون البحث عن شركاء في أماكن جديدة وبناء بدائل تشغيلية من الأسفل إلى الأعلى هو خيارك الأمثل.

يمكن أن يساعد التفكير القائم على السيناريوهات في توجيه اختياراتنا، ومساعدتنا على النظر في المسارات المحتملة للمضي قدمًا، مما يمكّننا من الاستجابة بوعي للتحديات المتوقعة وغير المتوقعة. يتيح لنا هذا النهج، القائم على الاستشراف، أن نبقي أفعالنا متماشية مع رؤية طويلة الأجل، بينما نظل متكيفين ومنفتحين على التغيير على طول الطريق.

من خلال إعادة تموضع مساحات التعاون العالمي من أجل السلام، نهدف إلى إلهام شركاء جدد من جميع القطاعات والمستويات وإشراكهم للانضمام إلى الجهود—ليس كجهات مانحة أو مشاركين، بل كخالقين مشاركين لمستقبل مشترك. حجم التحدي الذي نواجهه في ضمان تعاون عادل يتطلب تسخير إمكاناتنا البشرية المشتركة بالكامل. يمكن أن يزدهر السلام المستدام من خلال تعاون عابر للمحليات—متجذر في المكان ومتصل عالميًا. كل رابط جديد، وكل مورد مشترك، وكل استراتيجية متكاملة تشكل حجر الأساس لتغيير دائم وتحولي، يضيء الطريق نحو بناء عالم سلمي وعادل.

حول مبادرة RESPACE

إنّ RESPACE مبادرة حية تتطور باستمرار وترحب بمشاركة الأفراد والمنظمات والشبكات خارج فريقها الأساسي. للاطلاع على آخر المستجدات والمزيد من الأفكار حول كيفية استخدام السيناريوهات، يمكنكم زيارة https://www.respacepeace.org كما يمكنكم معرفة كيف تصبحون جزءًا من مجتمعنا المتنامي.

فريق RESPACE

Abdul Halim Halim **(عبد الحليم حليم)**	المدير العام لمنظمة المواطنين للمناصرة والمرونة (COAR)، أفغانستان.
Aldrin Calixte **(ألدرين كاليكست)**	العمل من أجل السلام مسؤوليتنا جميعًا؛ فلنكن جزءًا من التغيير.
Befekadu Hailu **(بفكادو هايلو)**	ناشط في مجال حقوق الإنسان في إثيوبيا، مؤسس مشارك ومدير سابق لمركز تعزيز الحقوق والديمقراطية (CARD إثيوبيا).
Buthaina Tareq Ali Alselwi **(بثينة طارق علي السلوى)**	متخصصة في كتابة البرامج والمشاريع وإدارتها، وناشطة في مجال حقوق الإنسان.
Cedric de Coning **(سيدريك دي كونينج)**	أستاذ باحث في المعهد النرويجي للشؤون الدولية (NUPI) ومستشار أول في منظمة ACCORD التي تتخذ من جنوب إفريقيا مقرًا لها.
Gay Rosenblum-Kumar **(جاي روزنبلوم كومار)**	خبيرة في تحويل النزاعات وبناء السلام، لديها 25 عامًا من الخبرة في تصميم وإدارة مشاريع منع النزاعات وبناء السلام مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.
Gunjan Veda **(غنجان فيدا)**	تؤمن بقوة الناس في تغيير الأنظمة وتسعى بلا كلل إلى خلق مساحات يمكن فيها ممارسة هذه القوة بشكل جماعي للتعلم وإعادة التعلم.
Jenny Hodgson **(جيني هودجسون)**	من خلال عملها في الصندوق العالمي للمؤسسات المجتمعية (Global Fund for Community Foundations)، كرّست جيني الـ18 عامًا الماضية للدفاع عن الاعتراف بالعمل الخيري المجتمعي كاستراتيجية تنموية مشروعة ضمن نظام المساعدات السائد، حيث يساهم في بناء الأصول والوكالة، والأهم من ذلك، الثقة داخل المجتمعات وفيما بينها، الأمر الذي يجب أن يشكّل جزءًا من أي إعادة تصوّر "للمجتمع الصالح الذي نريده".
Joanna Makhlouf **(جوانا مخلوف)**	مواطنة عالمية تركز في عملها على السلام المستدام بقيادة محلية، والتماسك الاجتماعي، والاستدامة البيئية، والمواطنة الفاعلة. تؤمن بأهمية العمل العابر للحدود كركيزة أساسية للعدالة والتضامن والتنمية العالمية.
Laura Cortés Varón **(لوراكورتيس فارون)**	مبتكرة اجتماعية وعامة، تستخدم الإبداع والابتكار في بناء السلام.
Luate Joseph John **(لويت جوزيف جون)**	ناشط بارز في مجال حقوق الإنسان والسلام والشفافية والمساءلة في جنوب السودان. وهو مؤسس منظمة "أملنا جنوب السودان" ومديرها، ويتمتع بخبرة واسعة في الإعلام والاتصال.
Lulseged Mekonnen Yimer **(لولسغد ميكونين يمير)**	المدير التنفيذي لمنظمة AISDA إثيوبيا.

Marwa Eissa **(مروة عيسى)**	إنسانية، ومدافعة عن السلام، ورائدة في التوطين، واستراتيجية، وصوت للأمل! تشغل منصب مديرة تطوير وإدارة الشراكات في منظمة تكافل الشام (TAS).
Mie Roesdahl **(ميه روسدال)**	مؤسسة "مساحة مواتية للسلام" (Conducive Space for Peace)، ملتزمة بجعل العدالة والكرامة القيمتين الأساسيتين للتعاون العالمي المستقبلي من أجل السلام المستدام.
Minal Wickrematunge **(مينال ويكراماتونج)**	فنانة ومصممة من كولومبو، سريلانكا. وهي سفيرة لمؤسسة "فيرليس فاونديشن" (Fearless Foundation)، وهي مؤسسة نسوية فنية ترسم جداريات للمجتمعات المهمشة في جميع أنحاء جنوب آسيا وخارجها. تستكشف أعمالها التقاطع بين الفن والنشاط.
Riva Kantowitz **(ريفا كانتويتز)**	على مدى أكثر من عقدين، عملت ريفا مع منظمات حقوق الإنسان والعمل الإنساني وبناء السلام حول العالم، وهي تركز الآن على دعم التغيير الاجتماعي القاعدي من خلال شراكات عادلة ونهج تمويلية مبتكرة.
Ruby Quantson Davis **(روبي كوانتسون ديفيس)**	باحثة وممارسة في مجالات الحوارات التشاركية، وصنع السلام، والممارسات الديمقراطية، تعمل على تطوير أنظمة تعلم ومعرفة تحويلية مع المجتمعات.
Sever Dzigurski **(سيفير دزيغورسكي)**	ناشط ومهني ملتزم بالسلام، شغوف بالتعلم الإبداعي، والتحليل النقدي، وعمليات التغيير الاجتماعي.
Stella Nyanzi **(ستيلا نيانزي)**	عالمة أوغندية في الأنثروبولوجيا الطبية، وناشطة في مجال حقوق الإنسان، وشاعرة معارضة، وحاصلة على منحة برنامج "الكتّاب في المنفى" (Writers-in-Exile) التابع لـ PEN Zentrum Deutschland (ألمانيا).
Tim Murithi **(تيم موريثي)**	معهد العدالة والمصالحة (Institute for Justice and Reconciliation)، كيب تاون، جنوب إفريقيا.
† Yves Kayene Kulondwa **(إيف كايين كولوندوا)**	"أنتمي إلى بوكافو، مدينة تقع شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تُعد من أغنى الدول بالموارد المعدنية في إفريقيا والسابعة عالميًا. ومع ذلك، فإنها أيضًا واحدة من أفقر الدول في العالم، حيث تحتل المرتبة 143 من أصل 197 من حيث معدل التعليم. يضاف إلى ذلك تاريخ طويل من الاستعمار، وعقود من الديكتاتورية، والعديد من النزاعات المسلحة المميتة، والفساد المستشري. شغفي بالعدالة والمساواة أثّر بشكل طبيعي في موهبتي كفنان، وقادني لأصبح رسام كاريكاتير. أستخدم فن الكاريكاتير لأنه غالبًا ما يسمح بمعالجة القضايا الحساسة والقاسية أو المحرمة في مجتمعنا بلمسة من الخفة.[7]"
Zachary Metz **(زاكاري ميتز)**	ممارس في بناء السلام، وأستاذ وباحث، يركز على القوة السياسية الفريدة التي يولدها الفاعلون المحليون للسلام عندما يعملون على إعادة تشكيل مشهد النزاع. وهو أيضًا شريك في منظمة Consensus.

[7] وجهة نظري، وجهة نظرك: معرض إيف كولوندوا، الضيف في برنامج "ملاذ الفنانين الآمن"(Artist's Safe Heaven) التابع لمنظمة العدالة والسلام https://justiceandpeace.nl/en/news-my-point-your-view-exhibition-by-yves-kulondwa/
الاقتباس المنسوب إليه في صفحة الإهداء مأخوذ من "في ذكرى إيف كولوندوا" https://youtu.be/ebRwoTbQCKg?si=zxBe4Y5SS1DukPgc

فريق التنظيم

يتولى تنظيم وإدارة فريق RESPACE، والمبادرة الأوسع لـ RESPACE التي تُشكّل هذه السيناريوهات الأربعة جزءًا منها، شراكة تتألف من Conducive Space for Peace (CSP)، وReos Partners، وNetwork for Empowered Aid Response (NEAR).

CSP	Kara Wong (كارا وونغ) Mathilde Wieland Thorsen (ماتيلد ويلاند ثورسن) Mie Roesdahl (ميه روسدال)	Ralph Ellermann (رالف إليرمان) Sweta Velpillay (سويتا فيلبلاي)
Reos Partners	David Winter (ديفيد وينتر) Lerato Mpofu (ليراتو مبوفو)	Michelle Parlevliet (ميشيل بارليفليت) Sydney Hayes (سيدني هايز)
NEAR	Falastin Omar (فلسطين عمر)	
الرسوم التوضيحية	Minal Wickrematunge (مينال ويكراماتونج)	Njung'e Wanjiru (نجنجي وانجيرو)
التصميم والتنسيق البصري	Aitana Blasco (أيتانا بلاسكو)	

التمويل

حظيت مبادرة RESPACE وتطوير هذه السيناريوهات الأربعة بدعم كريم من مؤسستي Robert Bosch Stiftung وHumanity United، وهما مؤسستان خيريتان ملتزمتان بتغيير الأنظمة في مجال بناء السلام. كما حصلت المبادرة على دعم إضافي من ADRA Denmark و Global Fund for Community Foundations (الصندوق العالمي للمؤسسات المجتمعية).

عن Conducive Space for Peace (المساحة المواتية للسلام)

Conducive Space for Peace (CSP) هي منظمة دولية غير حكومية مسجلة في الدنمارك، متخصصة في تيسير التحولات داخل منظومة بناء السلام لتعزيز القيادة المحلية نحو سلام أكثر عدالة وكرامة واستدامة. تعمل CSP مع شبكة عالمية واسعة من وكلاء التغيير والشركاء في قطاعات بناء السلام والتنمية والعمل الإنساني، حيث تقوم بتنسيق الجهود ومرافقة الجهات الفاعلة وتحليل الأنظمة لتحقيق التغيير على المستوى العالمي وفي سياقات محلية محددة. نرى في CSP دورنا المتطور في مجال بناء السلام والتنمية كمحفّز ومنسّق لوكلاء التغيير في المجتمع المدني وحوله، حيث نوفر مساحة لإعادة التفكير الجذرية، ورسم الرؤى، ووضع استراتيجيات لتغيير النظام العالمي ونقل السلطة إلى الفاعلين المحليين في المجتمع المدني.

عن Reos Partners

Reos Partners هي مؤسسة اجتماعية دولية تساعد الأفراد على التقدم معًا في مواجهة القضايا الأكثر أهمية وتعقيدًا. تعمل على تصميم عمليات وتيسيرها وتوجيهها تُمكّن فرق الأطراف المعنية من تحقيق تقدم ملموس في أصعب التحديات. تعتمد نهجًا منهجيًا وتعاونياً وإبداعيًا، حيث تتعاون مع الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مثل الحفاظ على البيئة، والغذاء، والطاقة، والمناخ، والتعليم، والصحة، والعدالة. كانت Reos Partners رائدة في الاستخدام التشاركي لنهج استشراف المستقبل في سياقات النزاعات، مثل كولومبيا، وجنوب إفريقيا، وإثيوبيا، حيث طوّرت عملية السيناريوهات التحويلية (Transformative Scenario Process).

عن Network for Empowered Aid Response (شبكة تمكين استجابة المساعدات)

Network for Empowered Aid Response (NEAR) هي حركة تضم منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية في الجنوب العالمي، متجذرة في مجتمعاتها، وتتشارك في هدف مشترك يتمثل في تعزيز شراكات عادلة ومنصفة وكريمة ضمن نظام المساعدات الحالي. تركز NEAR على المشاركة المحلية الحقيقية في جميع مستويات التنمية وإدارة الكوارث لضمان وصول المساعدات بشكل فعّال إلى المحتاجين. كما تعترف بالدور الحيوي الذي يلعبه أعضاؤها، فهم الأقرب إلى مجتمعاتهم وعادةً ما يكونون أول المستجيبين في أوقات الأزمات. إذ أن فعاليتهم وسرعتهم في الاستجابة كثيرًا ما تكون العامل الحاسم في إنقاذ الأرواح خلال الأيام الأولى من حالات الطوارئ.

المصطلحات والمفاهيم

بريكس+ (BRICS+)	تحالف اقتصادي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، ويهدف إلى تعزيز التعاون بين الاقتصادات الناشئة الكبرى. يسعى التحالف إلى تعزيز التجارة المتعددة الأطراف، والتعاون المالي، والحوار السياسي، بالإضافة إلى تشكيل توازن مضاد للمؤسسات الغربية المهيمنة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يشير مصطلح بريكس+ إلى مبادرة لتوسيع هذا التحالف عبر ضم اقتصادات ناشئة إضافية، بهدف زيادة نفوذه في الحوكمة العالمية وتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي. يطمح كل من بريكس و بريكس+ إلى ترسيخ نظام عالمي متعدد الأقطاب وتقديم مسارات بديلة للتنمية واتخاذ القرارات على المستوى العالمي.
إزالة الدولرة (Dedollarisation)	تشير إلى العملية التي تسعى من خلالها الدول إلى تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي في التجارة الدولية والمعاملات المالية، وكذلك كعملة احتياطية. يمكن أن تشمل هذه العملية تعزيز استخدام العملات البديلة (مثل العملات المحلية أو عملات رئيسية أخرى كاليورو أو اليوان) في التجارة العالمية، وتنويع احتياطيات النقد الأجنبي، وتقليل الاعتماد على الدولار في إصدار الديون أو تسويات المعاملات الدولية. تسعى بعض الدول إلى إزالة الدولرة بهدف تقليل تأثير السياسة النقدية الأمريكية على اقتصاداتها، والحد من التعرض للعقوبات المرتبطة بالدولار، وتعزيز السيادة المالية.
نزع الطابع العسكري عن السلام (Demilitarising peace)	عملية تقليل أو إلغاء دور القوات المسلحة والاستراتيجيات العسكرية في بناء السلام وحل النزاعات. يدعو هذا النهج إلى حل النزاعات وتعزيز السلام من خلال وسائل غير عنيفة، مثل الدبلوماسية، والحوار، والمصالحة، والتعاون الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، بدلاً من اللجوء إلى القوة أو التهديد بها. قد يشمل ذلك الابتعاد عن الحلول العسكرية، وتقليص الإنفاق الدفاعي، والتشكيك في المؤسسات العسكرية، وتعزيز التنمية المستدامة والأمن الإنساني.
العشرة المنتخبة (Elected Ten)	تشير إلى الدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتخاب خمس دول كل عام لشغل هذا المقعد لمدة عامين. يضمن هذا النظام تداول العضوية، حيث تنضم خمس دول جديدة إلى مجلس الأمن في 1 يناير من كل عام، بينما تنتهي ولاية الدول الخمس الأخرى في 31 ديسمبر من نفس العام.
مجموعة العشرين (G20)	منتدى دولي يضم 19 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، ويمثل أكبر اقتصادات العالم. تركز مجموعة العشرين على الحوكمة الاقتصادية العالمية، والاستقرار المالي، ومعالجة التحديات العالمية الرئيسية. الدول الأعضاء: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، السعودية، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

هيكل الحوكمة العالمية (Global governance architecture)	مفهوم واسع يشمل المؤسسات متعددة الأطراف والترتيبات غير الرسمية، والهيئات الإقليمية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الجهات التي تسهم في تنظيم الشؤون العالمية وتنسيقها. يبرز هذا المصطلح البنية العامة التي تحكم التفاعلات العالمية، بما في ذلك الجهات غير الحكومية، والمعايير الدولية، والقواعد العالمية التي تتجاوز المؤسسات التي تركز على الدول فقط.
الجهات الفاعلة المحلية (Local actors)	يشمل الأفراد والمجموعات والمنظمات والمؤسسات داخل البيئات المتأثرة بالنزاعات، والذين يشاركون بشكل مباشر في جهود منع النزاعات وإدارتها وحلها، بالإضافة إلى دعم المجتمعات بطرق متنوعة. يُعد دورهم القيادي ومشاركتهم في تصميم المبادرات وتنفيذها أمرًا حاسمًا لضمان فعاليتها واستدامتها. ومن الأمثلة على ذلك: المنظمات المجتمعية، والمجموعات الناشطة، والزعماء التقليديون والدينيون، والمجموعات النسائية، ومجموعات الشباب، والشبكات المجتمعية، ومحطات الإذاعة المحلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
النظام متعدد الأطراف (Multilateral system)	الإطار التعاوني الذي تعمل من خلاله الدول معًا على قضايا مشتركة عبر مؤسسات رسمية أو اتفاقيات، مما يسهل التعاون بين ثلاث دول أو أكثر في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية والصحية والرقمية وغيرها. تشمل الأمثلة مؤسسات مثل الأمم المتحدة (بجميع وكالاتها)، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا. توفر هذه المؤسسات منصات تتفاوض الدول من خلالها وتنفذ سياسات مشتركة. يركز النظام متعدد الأطراف تحديدًا على التعاون الرسمي بين الدول، مما يجعله جزءًا من الهيكل الأوسع للحوكمة العالمية الذي يشمل نطاقًا أوسع من الجهات الفاعلة والهياكل.
الأزمة المتعددة (Polycrisis)	تشير إلى وضع تتزامن فيه أزمات متعددة ومترابطة، حيث يؤدي التفاعل بينها إلى تضخيم تأثيرها الإجمالي. هذه الأزمات، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو سياسية أو اجتماعية، لا تحدث بشكل منفصل، بل تتداخل وتفاقم بعضها البعض، مما يخلق تحديات معقدة وغير متوقعة على المستوى العالمي.
إعادة تموضع المساحات (Respace أو respacing)	فعل يُستخدم لوصف كيفية انعكاس الأبعاد المكانية وتعزيزها لانعدام المساواة في التعاون والعلاقات العالمية، مع إبراز الحاجة إلى إعادة تشكيل هذه الترتيبات المكانية. على سبيل المثال، يشير مفهوم إعادة تموضع المساحات إلى اختلال توازن القوى بين الفاعلين من مناطق مختلفة، حيث تهيمن الدول الغنية غالبًا على عملية صنع القرار. كما يشير إلى التفاوت في الوصول إلى المساحات، مثل حرية التنقل غير المقيدة للبعض مقابل القيود المفروضة على التأشيرات والحدود للبعض الآخر. كذلك، يشمل توزيع العنف جغرافيًا، سواء في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو المجتمعات المهمشة، إضافة إلى التفاوت في التوزيع المكاني للمجموعات الاجتماعية، مثل الأحياء المعزولة أو المناطق الفقيرة من حيث الموارد. في جوهره، تهدف إعادة تموضع المساحات إلى تحدي هذه التفاوتات وإعادة تصميمها لتمكين تعاون عالمي أكثر عدالة وإنصافًا.

المساحات والهياكل/البنية التحتية للسلام (Spaces and infrastructures for peace)	مصطلحات بديلة لعبارة "طرق التعاون". يشير مصطلح "المساحات" إلى الظروف المواتية التي تسمح بالتعاون غير الرسمي بين الأفراد. أما "الهياكل التحتية" فتعبر عن الحاجة إلى قدر من الحوكمة أو العلاقات المنظمة التي تضمن استدامة هذه الظروف على المدى الطويل.
ساوبونا (Sawubona)	تحية تقليدية بلغة الزولو تعني "أنا أراك". تتجاوز هذه العبارة مجرد التحية العادية، حيث تعبر عن الاعتراف بوجود الشخص وإنسانيته وقيمته. تعكس الفلسفة الكامنة وراء ساوبونا ارتباطًا عميقًا واعترافًا حقيقيًا بالشخص المُحيَّا، ليس فقط على المستوى الجسدي بل أيضًا على المستوى الروحي. بعبارة أخرى، تجسد ساوبونا روح المجتمع والاحترام والإنسانية المشتركة.
التثبيت (Stabilisation)	يشير إلى الإجراءات المتخذة لاستعادة النظام والاستقرار في منطقة أو دولة تشهد صراعًا أو أزمة. يشمل ذلك غالبًا جهودًا لتعزيز الأمن، وتحسين الحوكمة، وتوفير الخدمات الأساسية. في مصطلحات بناء السلام، يُعتبر التثبيت مكافئًا لمفهوم "السلام السلبي"، حيث لا يتناول الأسباب الجذرية للنزاع، والتي يجب معالجتها من أجل تحقيق "السلام الإيجابي" أو المستدام.
التغيير المنهجي (Systems change)	يشير إلى عملية متعمدة تهدف إلى تغيير الهياكل الأساسية والعلاقات والديناميكيات داخل نظام معقد لتحقيق تحول طويل الأمد ومستدام. يمكن أن يشمل ذلك تغييرات في السياسات والممارسات والعقليات وتوازنات القوى وتدفقات الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات الاجتماعية أو البيئية أو الاقتصادية. على عكس التدخلات المنعزلة، يسعى التغيير المنهجي إلى التأثير على النظام البيئي بأكمله الذي توجد فيه المشكلات، إدراكًا أن الحلول المستدامة تتطلب تغييرات على مستويات متعددة.
العابر للمناطق / للحدود (Translocal)	يشير إلى التعاون بين جهات فاعلة تنتمي إلى أماكن مختلفة حول العالم، مما يشكل بديلاً عن الفهم التقليدي لمفهومي "العالمي" و"الدولي" بوصفهما علاقات بين دول ذات سيادة كما تمثلها أنظمة مثل الأمم المتحدة. يمكن أن تكون الجهات الفاعلة في هذا النوع من العلاقات متنوعة للغاية، حيث يتم التركيز على إبعاد الدول القومية عن مركزية المشهد. تشمل الأمثلة على ذلك شبكات المدن العالمية، والتنظيم العابر للحدود للنقابات العمالية، والتنسيق بين الحركات الاجتماعية عبر المجتمعات المختلفة، والنظم البيئية للمجتمع المدني العابر للمناطق والحدود الوطنية.
أزمة الكوكب الثلاثية (Triple planetary crisis)	ثلاثة تحديات بيئية مترابطة تهدد صحة الكوكب والإنسانية، وهي: التغير المناخي، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي. هذه الأزمات الثلاث مرتبطة بشكل عميق، حيث يؤدي التغير المناخي إلى تفاقم فقدان التنوع البيولوجي، ويؤثر التلوث على النظم البيئية وتنظيم المناخ، كما يؤدي فقدان التنوع البيولوجي إلى تقليل قدرة الأرض على التكيف مع تأثيرات المناخ.
أوبونتو (Ubuntu)	فلسفة أفريقية تركز على المجتمع، والتواصل، والإنسانية المشتركة. تعود جذور هذا المصطلح إلى لغات البانتو في جنوب إفريقيا، ويُترجم غالبًا إلى "أنا لأننا نحن" أو "الإنسانية تجاه الآخرين". يؤكد مفهوم أوبونتو على أن رفاهية الفرد مرتبطة ارتباطًا وثيقًا برفاهية الآخرين والمجتمع ككل. تعزز هذه الفلسفة قيمًا مثل التعاطف، والتعاون، والدعم المتبادل، داعيةً إلى عالم تُقدَّم فيه العلاقات والكرامة الإنسانية على النزعة الفردية.

نوفمبر 2024

للاستشهاد بهذا المنشور، يرجى استخدام المراجع التالية:

RESPACE Initiative. (2024). *Respacing global collaboration for peace: Scenarios for the future, 2024–2035.* Conducive Space for Peace.